الصحافة، العملة ذات الوجهين

(دراسة في الأخلاق الصحفية)

أ.د.أبوبكر إبراهيم التلوع
قسم الفلسفة– كلية الآداب
جامعة الزاوية

المقدمة:

إن التقييم الأخلاقي للسلوك الإنساني العملي والمهني عموماً، ليس بشئ جديد بالنسبة للفلسفة التي تمثل الجذور لشجرة العلم. فالأخلاق مجال يشمل كل ما يصدر عن الإنسان من أقوال وأفعال وظواهر نفسية وحسية، باطنية وخارجية في هذا الوجود. إنه يشمل أفعال الإنسان نحو نفسه، ونحو غيره من الكائنات والموجودات، وكذلك تجاه خالقه. وفي هذا الشأن نجد الإسلام يعتبر الأخلاق علماً واسعاً يمتد إلى كل العلوم. بل إن الرسول عليه الصلاة والسلام اعتبر الأخلاق إطاراً يضم الدين كله،فقال "الخلق وعاء الدين." وفي نفس الاتجاه عبر أحد كتّاب الغرب المعاصرين عندما جعل الأخلاق مجالاً يتعلق بالواقع عامة وبتقييم كل ما هو واقعي، قائلاً "إن الأخلاق لا يمكن فصلها عن الواقع. ونتيجة لذلك فإن التقدم المستمر لمعرفة كيف نقدر الواقع هو عنصر ضروري في الحدث الأخلاقي. من هنا تأتي الشمولية والكلية التي يتصف بها علم الأخلاق بالنسبة لكل الممارسات والأفعال الإنسانية.

إن موضوع الأخلاق المهنية عموماً، يشير إلى عدد من القضايا في مختلف المهن والحرف ذات علاقة وطيدة بالقيم والمبادئ الأخلاقية. إن بعضاً من الأفعال والتصرفات التي في أساسها ممارسات مهنية تخص مهنة معينة، إلا أنها من حيث السلامة قيمياً وإنسانياً، تخضع لأحكام المعايير والمبادئ الأخلاقية. وعلى ذلك يحدث التلاقي بين الأخلاق ومختلف المهن والحرف الإنسانية. إن ما يجعل هذا التلاقي أمراً واقعياً هو طبيعة التطور الحاصل في القضايا والشؤون المهنية

والحرفية. يضاف إلى ذلك، الوعي الفكري المتقدم الذي أصبح عليه الإنسان المعاصر، وذلك بفضل الكم الهائل من المعلومات والمعارف في مختلف الميادين. وقد توالت الاكتشافات والحقائق بشكل واسع وسريع، الأمر الذي كشف عن وحدة العلوم والمعارف الإنسانية والكونية.

والصحافة كمجال اجتماعي أخلاقي، يمارس أعضائه نشاطهم الإخباري، تعمل من أجل تحقيق خير المجتمع ورفاهيته. وعلى ذلك تصبح الصحافة على علاقة وطيدة بالأخلاق ، بل هي كذلك، أكثر من غيرها من العلوم والمعارف.

إن الحديث عن الأخلاق المهنية في مجال الصحافة،هو في جوهره حديث عن الفلسفة والأخلاق. إذ أن الصحافة في حقيقتها تهدف إلى الكشف عن الحقيقة، وذلك ما لا تهدف الفلسفة إلا إليه. وإذا كان من أهداف الصحافة أيضاً أن تخدم حق المجتمع في أن يعرف، فإن الفلسفة في تاريخها الطويل وتراثها العميق ما هي إلا بحث واستقصاء للمعرفة، حتى أنها كانت تعرف بأنها محبة الحكمة. وبذلك يصبح أمر الارتباط والتكامل بين الصحافة والإعلام من ناحية والفلسفة والأخلاق من ناحية أخرى، قضية بديهية لا تعوزها أية استدلالات أو استنباطات معقدة.

ومع تطور المجتمعات المعاصرة وتقدمها في سلم الحضارة ازدادت الأعمال الصحفية كماً وكيفاً، وبدأت تبرز الحاجة الماسة للاستعانة بالمبادئ والقيم الأخلاقية في هذا المجال. فقد أدرك المهنيون أنفسهم إن العمل الصحفي لا يحقق أهدافه ولن يكون مقبولاً ومرضياً إلا إذا استند إلى المبادئ والقيم الأخلاقية السامية.

تناقش هذه الورقة العلاقة بين الصحافة والأخلاق وتبين من خلال ذلك مدى أهمية وضرورة التزام الصحافة والصحفيين بالقيم والمبادئ الأخلاقية. بل إن الورقة تذهب إل أبعد من ذلك عندما تؤكد أن حرية الصحافة تعني التحرر من كل القيود التقليدية، الحكومية والحزبية والفردية، إلا أنها تبقى رهينة المسؤولية الاجتماعية والأخلاقية. فلا قيمة ولا معنى للصحافة إلا في ضوء هذه الشروط الأخلاقية، الحرية والمسؤولية، والصدق، والإنصاف، والموضوعية. ولكي تحقق

المؤسسات الصحفية والإعلامية أهدافها المرجوة، تطرح الورقة ضرورة تأسيس مجلس للصحافة يمنح المؤسسات الصحفية ورجالها الاستقلالية والحرية وحكم الذات. إضافة إلى ذلك، وضع ميثاق مهني يتضمن عدداً من النصوص المهنية والقانونية والأخلاقية التي يلتزم بها كل من يمارس هذه المهنة. يلحق بهذا الميثاق آلية تتولى مهمة المحاسبة وإصدار الأحكام المهنية طبقاً للنصوص ذات العلاقة، بشأن كل ما قد يحدث من تجاوزات أو ما ينشأ من خلافات مهنية بين أعضاء الصحافة من ناحية والمجتمع من ناحية أخرى.

وعلى ذلك تناقش الورقة قضايا وموضوعات عديدة ذات علاقة وطيدة، مهنية وأخلاقية تسهم بفعالية ودرجة كبيرة في تجسيد ما ترمي إليه الورقة من افتراضات وتصورات في الخصوص. وقد رأى الباحث تجزئة البحث إلى أربعة مباحث، يطرح كل منها أفكاراً مترابطة تسهم بشكل أو بآخر في شرح وتوضيح موضوع هذه الورقة. ففي المبحث الأول، يستعرض الباحث مجال الصحافة وما يتعلق به من أهداف وغايات مهنية. يضاف إلى ذلك يتناول هذا المبحث تحليلا لأهم المبادئ العامة التي من خلالها تتحقق هذه الأهداف الصحفية. ويتضمن المبحث الثاني عرضا لموضوع الصحافة والأخلاق المهنية، ومن خلاله تبرز العلاقة بين الأخلاق والممارسات المهنية. بالإضافة إلى ذلك، يشتمل هذا المبحث على عرض لأهم النظريات والاتجاهات الأخلاقية، التي يمكن أن تمثل المرجعية الأخلاقية لكثير من الممارسات العملية والمهنية. ونظراً لأهمية هذه النظريات تم استعراض نظرية الوسط الذهبي عند أرسطو (Aristotle،)الذي جعل من الاعتدال والوسط فضيلة ومبدأ للاختيار السليم في الحياة العملية. يلي ذلك شرح مقتضب لنظرية المنفعة عند جيرمي بنتام (Jeremy Bentham) التي تفيد أن الفعل الإنساني يكتسب قيمته الأخلاقية بقدر ما يحقق من منفعة لأكبر عدد من الناس. وبذلك تصبح المنفعة العامة هدفاً ومعياراً للسلوك الأخلاقي. وفي ذات الاتجاه النفعي يأتي جون ستيوارت مل (John Stewart Mill) ليضيف عدداً من المبادئ التي تعالج بعض

الأخطاء التي وقع فيها السابقون من أنصار هذا المذهب. يتبع ذلك عرض لنظرية الواجب الأخلاقي التي جعلت من الواجب وحده مبدأ يحدد القيمة الأخلاقية للأفعال الإنسانية، بغض النظر عن النتائج أو المصالح التي قد تنجم عن ذلك الفعل. بالإضافة إلى هذه النظريات يستعرض الباحث الاتجاه الأخلاقي الإسلامي الذي يعود إلى الكتاب والسنة النبوية، كمرجع أخلاقي أساسي في هذا الشأن. وفي المبحث الثالث نجد عرضاً وتحليلاً لموضوع الحرية والمسؤولية الصحفية باعتبارهما الوجهين لذات العملة الصحفية. ونظراً لأهمية هذين العنصرين بالنسبة للصحافة فإن الورقة ترى أن وجود العنصرين معاً يعد الشرط الضروري لبناء صحافة موضوعية أخلاقية في المجتمع الديمقراطي الحر. أما المبحث الرابع فإنه يشير إلى ضرورة أن يكون للمؤسسات الصحفية والصحفيين ميثاق مهني يتضمن عدداً من النصوص المهنية والقانونية والأخلاقية الملزمة لكل من يمارس هذه المهنة. إضافة إلى ذلك يطرح المبحث فكرة تأسيس مجلس للصحافة والإعلام، يضمن للمؤسسات الصحفية والصحفيين حريتهم واستقلالهم عن الحكومة ويتولى قضايا وشؤون الصحافة بشكل عام. وفي نهاية هذه الورقة يرى الباحث أن ما سبق من تحليلات وتصورات لابد أن يقود إلى بعض النتائج والتوصيات التي تدعو إلى التوقف عندها لعلها، أكاديمياً، تضيف شيئاً إيجابياً إلى هذا المجال الجديد، الأخلاق المهنية.

المبحث الأول– الصحافة: إن الصحافة بشكل عام هي ممارسات و إنتاج الصحفيين المتعلق بإعداد المادة المكتوبة، أو المقروءة، أو المسموعة المراد توزيعها عبر وسائل الإعلام التي تعمل على نشر الأحداث التي تهم المجتمع. فالصحافة هي المؤسسة التي تعمل على إعلام المجتمع بما يدور فيه من أحداث وأنشطة ومعلومات والتي بدون هذه المؤسسة تبقى خاصة بأصحابها. وعلى ذلك فإن الصحافة في المجتمعات الديمقراطية تمثل المصدر الرئيسي للمعلومات والآراء المتعلقة بالشؤون العامة للمجتمع. إنها تتولى الدور الريادي الحاسم في تثقيف

المجتمع وتزويده بالأخبار والمعلومات العامة. وهي المنتدى الذي تناقش فيه بجدية العدالة الاجتماعية وقضايا أخرى ذات أهمية وتوجد لها الحلول. وحيث أنها وكيل المجتمع فإنها تمارس دور الرقيب على ما يدور داخل الحكومة من أحداث وأخبار وتنقل كل ذلك بمصداقية وشفافية إلى المجتمع.

وفي إطار هذا المضمون المهني للصحافة، يمكن اصطلاحياً تحديد هوية الصحفي وطبيعة مهنته. فالموسوعة الحرة مثلاً تقترح أن الصحفي أو المحرر "هو إنسان يعمل في الصحافة ومهنته هي جمع ونشر المعلومات والتحقق منها."[1] كما أن كلمة الصحافة تشير إلى الإنسان الذي يكتب لجريدة أو صحيفة معينة، إلا أن تدريجياً بدأت تشمل البث الإذاعي والمرئي. وقد رأى آخرون إن الصحفي هو "الشخص الذي ينقل الرسائل (المعلومات) حول الأحدان الواقعية والتي تحمل أيضاً خصائص ذات قيمة مثل الصدق، والموضوعية، والضبط، والدقة، والوضوح، والنزاهة، وغيرها"[2].

وقد حاول بعض الباحثين في تاريخ الصحافة تقسيم هذا التاريخ إلى عدة مراحل: تمثل المرحلة الأولى مرحلة ما قبل الصحافة وهي ما قبل سنة 1500م . وتمثل المرحلة الثانية ما يعرف بصحافة المراسلة، من القرن 16 إلى القرن 18 . أما المرحلة الثالثة فإنها توصف بالصحافة المكتوبة من منتصف القرن 18 إلى منتصف القرن 19. وتبدأ المرحلة الرابعة من النصف الثاني من القرن 19."[3] ويضيف البعض مرحلة خامسة وهي التي تشير إلى ظهور الصحافة التقنية وتبدأ من سنة 1970م. واليوم يمكن أن نظيف مرحلة سادسة وهي مرحلة الإنترنيت.

إن مهنة الصحافة كغيرها من المهن التي يمارسها الإنسان في حياته العملية. وكما تتمايز المهن والحرف فيما بينها، فإن لمهنة الصحافة طبيعة وخصوصية تميزها عما سواها من المهن الأخرى. إلا أن المهنية ذاتها، كما في كل الحرف والمهن، تشير إلى مستوى معين عادة ما يمكن توقعه من العامل الصحفي. فالمصطلح "حرفي" يشير إلى الإنسان الذي يمارس نشاطاً كمهنة، أو الذي يؤدي

عملاً معيناً بامتياز. كذلك فإن المصطلح ذاته أيضاً يوحي بالتخصص في عمل معين. من هنا فإن من يعمل في مجال الصحافة ليس بالضرورة أن يكون محترفاً. فالأشخاص الذين يعملون في مجال الصحافة ليسوا كلهم حرفيين، وإنما أولئك القادرون على استغلال المعلومات المتوفرة وصياغتها، ثم تقديمها في شكل حرفي متميز. فالعاملون في قطاع الصحافة قد يكونوا أوفياء لمؤسساتهم، إلا أن الاحتراف أمر يتطلب أكثر من ذلك. فالتخصص أمر لا ينبغي تجاهله كخاصية للصحافة، إلا انه لا ينبغي المبالغة في قيمته على حساب القيمة الأخلاقية والأدبية، التي تؤثر في العمل الصحفي إيجابياً. إن التأكيد على القيم الأخلاقية بالنسبة للعامل الأخلاقي في مجال الصحافة أمر مهم للغاية، حيث أنه لا يؤثر على الخصائص التقنية فحسب، بل له أبلغ الأثر على قيمة التعبيرات الصحفية التي من خلالها يؤثر الصحفي على قيم وأفكار المجتمع. فالالتزام بقول الصدق ، واحترام حق المواطن في أن يعرف، من الواجبات التي ينبغي على العاملين في هذا المجال مراعاتها والعمل وفقاً لها. ونتيجة لذلك فإن العمل الصحفي قد ينتج عنه ضغوطات نفسية ومعضلات أخلاقية.

وبالنظر إلى دور الصحافة الهام، في تشكيل الثقافة المدنية للفرد والمجتمع، فإنه من الأهمية البالغة بالنسبة للعاملين في هذا الحقل أن ينظروا إلى وظائفهم المسئولة بشئ من المثالية والإرادة الجادة لخدمة الإنسانية. كما ينبغي على الصحفي احترام حقوق الأفراد في الخصوصية واحترام الكرامة الإنسانية. وعليه ألا يخرق الحياة الخاصة للفرد دون موافقة الفرد ذاته. فالعمل الصحفي يعني الالتزام بالمبادئ والمعايير التي ليست من قواعد الأخلاق المهنية فحسب، بل تعد من القوانين المحلية والدولية، التي تمنع التشهير، والقذف، وإساءة السمعة. إن نشر المعلومات بدون حجج وأدلة دامغة أمر لا يتسق مع الأخلاق الصحفية، وخاصة ما يتعلق بالتشهير. فالقضايا الأخلاقية هي تلك الأفعال المؤسسة على القصور المادي والعقلي. إن الإنتاج الإعلامي يدخل البيوت والمنازل ويزور الأسر والعائلات كضيف ينشر الوعي والثقافة والفضيلة، بقدر ما يكون أحياناً مصدراً للفساد

والرذيلة. فالصحافة قد تعمل على تنمية مدارك الفرد وقدراته المعرفية التي تساهم في رقي المجتمع وتحضره. إلا أنها في ظروف أخرى، عندما تكون غير ملتزمة بالقواعد والأهداف المنوطة بها، فإنها حتماً ستؤدي إلى عكس ذلك ولا تسهم إلا في انحطاط المجتمع بشكل عام.

إن كثير من الصحفيين بدئوا يخشون الدرجة العالية من الدقة والفحص الظاهران في عالم الإنترنيت، وأن هناك اعتقاد سائد بدرجة غير قليلة بأن الصحفيين ليسوا على ذلك الجانب الأخلاقي الذي يطمحون إليه. إن هذا النقد رغم شكله السلبي الحاد، إلا أنه ذو أثر إيجابي كبير وذلك لعدة أسباب، منها أنه يثير الانتباه إلى القضايا الأخلاقية، كما أنه يدفع إلى وضع ترتيبات وتغييرات قد تكون المهنة في حاجة إليها. وقد أوضحت بعض الدراسات التي أجريت في بريطانيا أن العلاقات الجديدة مع المستمعين والقراء دفعت الصحفيين إلى النظر في معاييرهم الأخلاقية، على أنها ذات قيمة أسمى من التقدم في المهارة والتميز في التحرير الصحفي. وعندما سئل أحد الصحفيين الإنجليز عن التحرير الصحفي في الإنترنيت قال "إن أحد الأشياء التي تثير الانتباه هو أن الصحفي المحترف يرى أخلاقياته تجعله بعيداً عن المشاركات الخارجية، التي كثيراً ما ينظر إليها على أنها بذيئة، أو تابعة، أو غير واعية، أو الثلاثة معاً"[4].

إن الأخلاق التي نتحدث عنها تنطبق على كل كائن بشري، وأن المبادئ الأخلاقية ذات طبيعة تعاقدية عادة ما تنال رضا واستحسان الأفراد، أعضاء المجتمع، وهي التي تقود أفعالنا وترشد سلوكياتنا. لذلك أن نعيش في مجتمع ما، يعني أن تعمل طبقاً لمبادئ أخلاقية معينة. فالمبادئ الأخلاقية أمر قائم، نحبه أم نكرهه. فالمعلم له واجب أخلاقي بأن يعلم التلاميذ، والطبيب ملزم أخلاقي أن يداوي المرضى، والموظف ملزم أخلاقي أن ينجز عمله بإتقان، والصحفي ملزم أيضاً بأن ينقل الحقيقة والمعرفة إلى أفراد المجتمع. مثل هذه الالتزامات تسمى التزامات الدور أو الوظيفة. إنها تبرز عندما يتقلد المرء عملاً أو وظيفة معينة.

وعلى ذلك ينبغي على الأفراد أن يقوموا بتأدية الدور المناط بهم طبقاً للوظيفة المحددة.

إن الالتزام الوظيفي يعد أمر ثانوي بالنسبة للالتزامات الأخلاقية العريضة التي أعدت أساساً لتقود كل سلوكياتنا وأفعالنا. فالمبادئ الأخلاقية ليست مقدمة على كل أنواع المصلحة الخاصة فحسب، بل تتقدم عن كل التزاماتنا المتعلقة بالدور أو الوظيفة. فالإنسان كمدرس ينبغي عليه أن يقدم المادة لطلابه في صورة حيوية ومفهومة. إلا أن هذه الصورة إذا أدت إلى إثارة مشاعر الطلاب عليه أن يتوقف عن استعمال الطريقة ذاتها. وبالمثل فإن بائع السيارات لا ينبغي أن يكذب على المشتري بغض النظر عن عدد السيارات التي سيزيد بيعها عندما يكذب. إن مثل هذه المبادئ العامة التي تضبط سلوكياتنا وتصرفاتنا تمثل نوعاً من القيود والشروط بالنسبة للوسائل التي يمكن أن نستعملها لتحقيق أهداف مقبولة.

أـ أهداف الصحافة: كما أن لكل مهنة أو حرفة ما يميزها من أهداف وغايات فإن للصحافة، كمؤسسة مدنية تعمل لخدمة المجتمع وأعضائه، أهداف خاصة اجتماعية وثقافية.

إن الهدف الأول والأساسي لهذه المهنة هو مساعدة المجتمع لنيل "حقه في أن يعرف". إن الصحفيين غالباً ما يصرحون أن هدفهم الأساسي هو خدمة المجتمع. ولكن ماذا يعني ذلك؟ إن هذا الأمر يتعلق بالكشف عن الحقيقة التي يحتاجها المجتمع ونقلها إليه. وعلى هذا يجعل بعض الصحفيين من ذلك العمل هدفاً مثالياً للصحافة، "إن الصحافة لها دور مثالي وهو نقل الحقيقة."[5] لا شك أن الصحفيين لا يقصرون ذلك على السياسة فحسب، بل أن ذلك لابد أن يشمل الأخبار الاجتماعية، وأحوال الطقس، والأخبار الثقافية وغيرها. كل هذه المعلومات هي ما قد يحتاج البعض أن يعرفه. من هنا نجد الصحافة تقدم مثل هذه المعلومات المتعلقة بالرياضة، والاكتشافات العلمية، والموضة، والفن وغيرها كثير. وكل ذلك يشكل ما نسميه بالأخبار. والأخبار لا تستغرق كل حق المجتمع في أن يعرف، كما يمكن

أن يفهم من الصحفيين. هناك أيضاً مناقشة الأخبار وتحليلها وتفسيرها والتعليق عليها. فالمجلات والجرائد والأخبار الإذاعية تقدم أساساً تعليقات، وتحليلات، وأعمدة أراء، ورسائل إلى رئيس التحرير أو مدير الإذاعة. إن كثير من التحليلات والاستنتاجات يمكن أن تبرر بالطريقة ذاتها وبذات الأهمية التي تكون عليها الأخبار السياسية. ومن ناحية أخرى فإن الديمقراطية تتطلب حوار المجتمع بنفس الأهمية التي تحضى بها المعلومات. وبذلك فإن للصحافة مسؤولية كبيرة تجاه المجتمع وذلك بإتاحة الفرصة وتوفير المناخ اللازم للمواطنين وتشجيعهم على إجراء الحوار الهادف والنقاش البناء حول القضايا التي تهم المجتمع عموماً. إن المسؤولية الاجتماعية للصحافة تلزم الصحفيين بالعمل على تحقيق الأهداف الحضارية والتي تتمثل في توعية المجتمع والرقي بأعضائه إلى مستوى أفضل. فالصحافة تلعب الدور الريادي البارز في تشكيل ثقافة المجتمع وتسهم بشكل فعال في البنية السياسية والاجتماعية لذلك المجتمع. إن الحق في أن نعرف يجب أن يكون متوازن مع حقوق أخرى، حق الخصوصية، والحق في محكمة عادلة وغيرها. ورغم طبيعة هذه الأهداف النبيلة للصحافة إلا أنها لا تبرر الوسائل كلها. فقد تكون هناك أحوال قد لا يخدم فيها حق المجتمع في أن يعرف بشكل أخلاقي. كما أن هناك معلومات ليس للمجتمع الحق في معرفتها. إن كثير من الصحفيين يشعرون أن خدمة حق المجتمع في أن يعرف أمر ذات أهمية ليست مهنية فحسب بل أخلاقية في الوقت ذاته بالنسبة للصحافة. وعلى ذلك يعمل الصحفيون والمؤسسات الصحفية مثل هذه الأهداف المجتمعية عبر الوسائل والقنوات المشروعة في المجتمع الديمقراطي الحر.

ولعل المبادئ العامة التالية، يمكن أن تسهم في تجسيد حق المجتمع، وفي الوقت ذاته تجعل الصحافة تتمتع بالاستقلالية والحرية، مع احترام القيم والمبادئ الأخلاقية.

ب ــ المبادئ العامة للصحافة والإعلام:

1-إن الهدف من تقديم الأخبار والآراء النيرة هو خدمة الرفاهية العامة. فالصحفيون الذين يستغلون مركزهم المهني كممثلين للمجتمع لأغراض ذاتية أو أية دوافع أخرى، يخالفون الثقة العالية التي منحت لهم من قبل هذه الوظيفة.

2- إن حرية الصحافة تحمل معها مسؤولية النقاش والسؤال وممارسة التحدي لما يصدر عن الحكومة والمؤسسات العامة والخاصة من تعبيرات وأفعال.

3- إن الصحفيين يبحثون عن الأخبار التي تخدم مصلحة المجتمع رغم وجود الصعوبات والعقبات.

4-الصحفيون يؤدون أعمالهم بدقة وضبط، وإنصاف، وموضوعية[6].

بالنسبة للمبدأ الأول، فإنه يتطلب من الصحافة أن تهتم برفاهية المجتمع ككل بدلاً من رفاهية المستمعين أو المشاهدين للمؤسسة الصحفية فحسب. ذلك لأن الصحفيين هم ممثلين لقرائهم ومستمعيهم. أما إذا عمل الصحفي على تحقيق مصلحته الخاصة، فإنه يكون بذلك فاقد للثقة التي منحت له بموجب الاتفاق الضمني الذي يفيد تمثيل المجتمع.

المبدأ الثاني، يفيد مسؤولية الصحافة لممارسة طرح الأسئلة والتحدي والنقد. فمن واجب الصحافة أن تنقد الحكومة والمؤسسات الأخرى المسئولة. فالمحررين وكتّاب الأعمدة والمعلقين يذكرون، مراراً وتكراراً، أن سياسات معينة غير سليمة وأن بعض المسئولين في الحكومة غير صادقين. كما أنه من واجب الصحفيين أن يوجهوا، لرجال الدولة، تلك الأسئلة المحرجة التي تكشف الممارسات التي يشوبها الغموض وعدم الشفافية. إن مثل هذا العمل يظهر بدون شك جدية الصحافة والتزامها. وفي غياب مثل هذه الأعمال النقدية ضد الحكومة في الأعمال الصحفية فإن المجتمع يصاب بخيبة أمل . إن حرية الصحافة لا بد أن تحمل معها مسؤولية حق المجتمع. ومثل هذه الأسئلة قد تكون محرجة بالنسبة للحكومة، وبالتالي ستعمل

على عدم مواجهتها والإجابة عليها. إلا أن الواجب، والمسؤولية الصحفية تدفع الصحفي إلى كشف وإظهار ما يحتاجه المجتمع وما يريد أن يعرفه من معلومات وحقائق. لذلك على الصحفي أن يكون باحثاً جاداً، ومحققاً شجاعاً صريحاً، إذا ما أراد أن يؤدي عمله بإتقان وحرفية عالية.

المبدأ الثالث، يتضمن عنصرين اثنين: الأول هو أن الصحفيين ينشدون الأخبار التي تخدم مصلحة المجتمع رغم وجود الصعوبات. من بين هذه الصعوبات ما يتعلق بالقضايا الأخلاقية التي تصادف الصحفي . ففي مثل هذه الظروف يحاول الصحفي التغلب على ما يعترضه من مشكلات مهنية، حيث يعمل على جمع الأخبار من خلال الإلزامات الوظيفية التي غالباً ما تتعارض في وسائلها مع الإلزامات الأخلاقية العريضة. ولننظر إلى إحدى الصعوبات الشائعة في العمل الصحفي والمتمثلة في عدم تعاون الأفراد الذين بحوزتهم بعض المعلومات المطلوبة. كيف يتعامل الصحفي مع عضو الحكومة ورجل الأعمال المعروف الذي يرفض الإجابة على الأسئلة؟ إن إحدى الطرق المستعملة عند الصحفيين هي الإلحاح والضغط على المعنيين، وذلك بالتردد عليهم وطلب مقابلتهم والتحاور معهم مراراً وتكراراً. إلا أنه إذا كنا نؤمن بأن للأفراد حق في عدم الإجابة عما يسأله الصحفيون، كما أننا جميعاً لدينا واجب أخلاقي لأن نحترم حقوق ورغبات وكرامة الإنسان، علينا أن نسأل كيف وتحت أي الظروف يمكن لذلك العمل أن يكون مبرر. ومن ناحية أخرى، هل يعد أمر سليم أخلاقي، أن يخفي الصحفي الغرض الحقيقي من المقابلة؟ هل الكذب في مثل هذه الظروف جائز أخلاقياً ؟ هل يجوز أخلاقياً للصحفي أن يخفي بأنه صحفي ؟ إذا كان الأمر كذلك ففي أي ظرف من الظروف؟

هناك صعوبات أخرى من النوع القانوني. إن الصحفيين سيبذلون قصار جهدهم لإنجاز أعمالهم بكل شفافية، وأن تبقى السجلات العامة مفتوحة لرقابة المجتمع. إن اغلب الصحفيين يدركون بأن هناك استثناءات معينة لهذا المطلب . ورغم الحاجة

إلى الحكومة المفتوحة في المجتمع الديمقراطي فإنه من المعقول أن تبقى على الأقل بعض أشغال الحكومة سرية ، ذلك لأن السرية جزء من الحكومة. ولكن أين يمكن أن نرسم الخط الذي يفصل بين الأمرين؟ فالقضية التي تواجه الصحفي تتمثل في الآتي: فالصحفي مواطن عادي، كبقية الأفراد الآخرين له التزامات قانونية. مثل هذه الالتزامات لابد أن تكون متوازنة مع الحاجة للحصول على الأخبار التي تخدم مصلحة المجتمع. كذلك فإن الصحفي باعتباره عضواً في المجتمع، له التزامات أخلاقية بأن يكون صادقاً غير ملحاح مع الآخرين. وهذه الإلزامات أيضاً لابد أن تكون متوازنة مع الهدف المتعلق بالبحث عن الأخبار التي تخدم حاجة المجتمع. إن تحقيق مثل هذا التوازن ليس أمراً هينا.

المبدأ الرابع، هو الضبط والإنصاف والموضوعية باعتبارها، الزامات مهنية تنجم عن مبدأ حق المجتمع في أن يعرف. إلا أن الإلزامات نحو الضبط والإنصاف أكثر عمومية. ذلك لأننا كلنا مطالبون أخلاقياً بأن نكون منصفين في معاملاتنا تجاه بعضنا البعض. ومن التحديات التي تواجهنا هي البحث عن أكبر قدر من الدقة والضبط. فالصدق جزء ضمني من الاتفاق الذي نعقده مع غيرنا. والضبط "مكون، أو بمعنى أفضل، طريقة للمعيار الصحفي المستقل لقول الحقيقة."[7] وليس هناك أي مبرر لعدم الضبط أو غياب الدقة. هناك عذر واحد فحسب قد يكون سبباً في عدم الدقة، ذلك هو الفضاء المطبعي المحدود، أو الوقت المخصص للبث. فالدقة في كل القضايا غير العادية أمر صعب بالنسبة للصحفيين. وأن تعد بالدقة هو أن تعد بما لا يمكن الوفاء به. لذلك فكل ما يمكن للصحفي أن يقدمه هو مستوى معقول من الدقة والضبط. إن ما يمنح الجريدة أو المجلة مثلاً قدراً من الأمانة والكمال هو مستوى الضبط الذي تتسم به في تقاريرها الإخبارية. وتحقيقاً للدقة، يرى بعض الكتاب أن العناوين الرئيسة للجريدة يجب أن تدعم من خلال المقالات المصاحبة، كما أن الصور والبرامج يجب أن تعطي صورة مضبوطة للحدث، وليس مجرد إشارة للمضمون فحسب."[8] ومع ظهور الإعلام المتعدد الوسائل نرى

أن التغيرات التي تحدث في البناء المؤسساتي يؤثر في عملية مراجعة الضبط والدقة للمعلومات قبل طباعتها وإخراجها إلى المتلقي. إن مثل هذه الظروف المتعلقة بالدقة والضبط لابد أن تثير بعض الأسئلة مثل: ما هو المستوى المعقول للدقة ؟ كيف يمكن للصحفي أن يقرر "الدرجة المعقولة" بالنسبة لتقرير معين؟ وما أثر هذه الإجابات على فكرة الموضوعية؟

أما فيما يتعلق بالإنصاف فإنه منذ ظهور الأبحاث الأخلاقية كان الفرد مثار الاهتمام الكبير، حيث تأسست القيم الأخلاقية حول احترام الإنسان لذاته بغض النظر عن ما يحيط به من أهداف أو قيم أخرى. فالإنسان يعد المخلوق الوحيد الذي يتعامل في حياته طبقاً للمبادئ الأخلاقية. وعلى ذلك نجد الفيلسوف الألماني كانط (Kant) يعتبر الإنسان هدفاً وقيمة في حد ذاته. وبذلك يلزمنا المبدأ الأخلاقي باحترام الإنسان، باعتباره كائن مستقل بذاته. ثم أن هذا الاحترام يستوجب عدم اتخاذه غاية أو وسيلة لأي شيء أخر. وعلى ذلك يصبح التدخل في شؤون الفرد أمر لا يجيزه المبدأ الأخلاقي. فالاستعباد، والقتل ، وسوء الاستغلال تعتبر رذائل وأفعال لا أخلاقية. وكذلك الكذب والغش أعمال منافية للمبادئ الأخلاقية، حيث أنها تجعل من الإنسان وسيلة لأهداف أخرى غيره. وعلى الصحفي أن يكون منصفاً بغض النظر عن المشاعر الذاتية. وكما قال أحد أساتذة اللغة "انه لا يكفي أن تكتب لكي تكون مفهوماً ، بل يجب أن تكتب لكي لا يساء فهمك."[9].

من هنا يجب على الصحفيين أن يظهروا في كل الأوقات الاحترام لكرامة وحقوق الأفراد الذين يتعاملون معهم، أثناء قيامهم بجمع المعلومات وتقديم الأخبار. وعلى الصحافة مثلاً ألا تذيع أو تنقل اتهامات غير رسمية تسئ إلى سمعة الأفراد أو تنقص من آدميتهم، دون أن تمنحهم الفرصة الكافية للإجابة. إن هذا الإجراء يعتبر من الحقوق العامة التي لا تحتاج إلى مناقشة، كما يعد جزء من الاتفاق بين الصحفي والقراء والمستمعين. إن مجرد منح الفرصة وحده ليس مبررا ًكافياً

لإعلان التهمة . إن بعضاً من هذه التهم غير الرسمية لا تعد مسئولة وينبغي ألا تذاع ولا تعلن.

وعلى الصحافة أن تتجنب الانغماس في شؤون الفرد وحقوقه الخاصة (الخصوصية). وقد يبدو من السهل احترام هذه القاعدة الأولية، إلا أن الصحفيين في ممارساتهم لأعمالهم غالباً ما يتجاوزون هذه الحدود لغزو خصوصيات الآخرين. كلنا لدينا خصوصيات ونحرص،طبقاً للمبادئ الأخلاقية، ألا يطلع عليها غيرنا، إلا أن بعض الصحفيين يميلون إلى نشر وإذاعة مثل هذه الأخبار التي تقع بين أيديهم. إن معظم المجرمين والمخالفين يعترضون على إعلان أسمائهم للعامة، كما أن الأشخاص البارزين في الدولة يعترضون على نشر وإذاعة أخبارهم وتصرفاتهم اللا أخلاقية. لذلك فإن الصحفي في حاجة إلى أن يحدث نوعاً من التوازن بين الخصوصية الفردية، والقيمة الخبرية والمصلحة العامة. فالأخبار العائلية والسلوكيات الشخصية نريدها أن تبقى خاصة وغير قابلة للنشر. إلا أن الأمر يختلف تماماً مع الشخصيات العامة التي عادة ما تكون عرضة للملاحقات الصحفية أينما ذهبت. ولذلك ليس لهذه الشخصيات إلا مساحة ضيقة من الخصوصيات التي لا تطأها أقلام الصحفيين وتعليقاتهم. وللتعامل مع هذه القضية ينبغي أن نرسم بعض الفروق الهامة بين الشخصيات العامة والشخصيات الخاصة. كذلك ينبغي أن نسأل أي قسم من حياة هذه الشخصية العامة يمكن تقريرها والإعلان عنها، وفي أي الظروف؟ إن المشكلة التي يجب أن يواجهها الصحفي هي تحديد متى يكون التدخل في خصوصيات الآخرين أمر مبرر. وكما يشير ميثاق جمعية الصحفيين المحترفين س،ب،جي (s,p,j) إن ما يبرر غزو خصوصيات الآخرين هو ما إذا كان ذلك ضرورة لحق المجتمع، "إن الشئ الوحيد الذي يبرر الدخول إلى خصوصيات الآخرين هو حق المجتمع"[10].

أما الموضوعية فإنها شيء آخر. فكل منا أخلاقياً حر بأن يصف الحدث بحسب رؤيته الذاتية الخاصة، كما نكون أحراراً أخلاقياً أن نعبر عن ميولنا دون أن نعلن

عن ذلك بوضوح. إن معظم الصحفيين تدربوا على أن يكونوا غير ظاهرين بالنسبة للقراء والمستمعين بقدر الإمكان. فالمحرر كمشاهد للحدث لا يشارك فيه وليس معلق عليه. إن هذا الموقف المجرد، الذي يخلو من الآراء الذاتية الفردية هو ما يصفه البعض مهنياً "بالموضوعية". تقول جين سينجر(Jane Singer) إن هذا الموقف الحرفي المستقل هو العنصر الجوهري للأخلاق الصحفية المتعلق بالموضوعية التي تجمع بين أفكار الاستقلالية، والحياد، ونوع من الإنصاف بين الآراء المختلفة لأولئك المتعلقين بالحدث، أو المتأثرين بشئ معين، يعتقد الصحفي بأنه ذات قيمة خبرية."[11] ولكن هل ينطبق هذا على كل الممارسات الصحفية؟ يبدو أن الأمر ليس كذلك، فالتطبيق العملي السليم يميز بوضوح بين التقارير الإخبارية وتعبيرات الرأي. فالتقارير الإخبارية يجب أن تكون خالية من الآراء والميول، تصف كل جوانب الحدث. وعلى ذلك تنعت هذه التقارير بالموضوعية. في حين أن تعبيرات الرأي تشمل التحليل، والتفسير والنقد وغيرها من التعبيرات التي كثيراً ما تتضمن موقف الصحفي ورؤيته للحدث. إلا أن هذا لا يمنع تلك التعبيرات من أن تتصف بالموضوعية، كلما التزم الصحفي الدقة وعدم التحيز والاستعانة بالشواهد والأدلة الكافية. إن كثيراً من المؤسسات الإعلامية تمارس مثل هذا النشاط الذي أصبح جزءاً من الاتفاق اللا مكتوب مع مستمعيهم. من هنا فإن الصحفيين الذين يعملون لهذه المؤسسات لديهم التزامات نحو الموضوعية. وهذا الالتزام ينشأ من الاتفاق الذي يبرمه الصحفي مع الطرف الآخر. وإذا لم يعقد الصحفي أو المؤسسة التابع لها تعهد بالموضوعية فلن يكون ملزم بأن يكون كذلك. إن السؤال الأخلاقي الحاسم المتعلق بالموضوعية هو هل الصحفيون الذين تعهدوا بالموضوعية قادرون على الوفاء بهذا الوعد؟

إن الموضوعية تبدو أمر ليس سهل، وعلى ذلك نقدر عالياً أولئك الذين ينالونها في هذا المجال. ولكن ما الذي يجعل الموضوعية أمراً صعباً ؟ إن معظم الصحفيين في تحريرهم للأخبار يتمتعون بدرجة عالية من الحرية. وهنا يرى البعض أن

درجة من الذاتية لابد أن تتخلل العمل الحر. وعلى ذلك تصبح الموضوعية أحياناً أمراً غير ممكناً. ولكن ماذا تعني الموضوعية بالنسبة للصحفي؟ أن يكون المرء صحفياً موضوعياً هو أن ينقل الحدث بطريقة لا تعكس مواقفه وانطباعاته حول الحدث والأشخاص المتعلقين بالحدث. بهذا التعريف ولسوء الحظ، فإن الموضوعية قد تكون أمراً غير واقعياً، ذلك لأن العلوم الإنسانية تفيدنا بأننا عادة ما نتعامل مع الحدث من خلال عدد من الاعتقادات والأفكار والمواقف التي تحدد ما نلاحظ، وكيف نفسر ما نشاهد. فمثلاً، بالنظر إلى حشد من الأفراد في مكان معين، هناك من يعتقد بأنهم متظاهرون، وغيره يرى فيهم محتجون، والثالث يراهم مؤيدون، وبذلك تخرج هذه الأحكام الثلاث مختلفة ومتباينة. وبنفس الطريقة تأتي التقارير لوصف المقاتلين بأنهم ثوريون، ومجاهدون تارة، وإرهابيون تارة أخرى. وإذا نظرنا إلى أنفسنا فقد نجد العديد من العوامل التي تؤثر مجتمعة على اختياراتنا وقراراتنا، وكل ذلك يؤثر بشكل عام على مستوى الموضوعية. بل أن الأمر أحياناً قد يصل بالإنسان إلى أن يصدر أحكامه قبل أن يرى موضوع أحكامه. من هنا نجد أحد الصحفيين الأمريكيين يعبر عن ذلك قائلاً "إن معظم حياتنا أننا لا نرى أولاً ثم نعرف، ولكن نعرف أولاً ثم نرى."[12] كذلك، فإن محدودية الوقت والمساحة وطبيعة الوسط، ذات أثر غير قليل على هذه الموضوعية. فالصحفيون قادرون غلى تغطية كثير من التفاصيل في تقاريرهم، إلا أن ذلك قد لا يشمل كل جوانب الحدث. فالأمر قد يتطلب أحياناً الاختصار واختيار ما يرونه الجزء الأهم من الحدث، وذلك نسبة إلى المساحة والوقت المخصصان لذلك الحدث. فمثلاً عندما يصف الصحفي ما يدور في جلسات المؤتمر الوطني حيث يتبادل عشرات الأعضاء الآراء والنقاش حول قضايا معينة، سيختار عدداً من الآراء البارزة حيال القضية المطروحة، وذلك حسبما يسمح به الوقت الإذاعي أو المساحة الإخبارية. وقد يختار الصحفي في نقله للحدث ما يوحي، بحسب رؤيته، بالانسجام والاتفاق داخل المؤتمر، وقد يفيد الخبر عكس ذلك. يقول أحد الكتّاب "هناك قيود بنيوية

بالنسبة للصحفي التقليدي، بعضها يأتي من محدودية الوسط....فالجريدة لا تستطيع أن تستخدم إلا الكلمات على الورق، ويمكن أن تكون مصحوبة ببعض الصور. والصحفي التلفزيوني يعتمد على الأصوات والصور، وقيود أخرى تنشأ عن محدودية المكان والزمان . يضاف إلى ذلك القيود المتعلقة بطبيعة الطباعة والبث الإذاعي."[13] وفي ضوء ذلك، هل يمكن الحكم على مثل هذا التقرير بأنه موضوعي؟ إذا كان الأمر كذلك فإن الموضوعية لا تخلو مطلقاً من المواقف الذاتية للصحفي. إلا أن الموضوعية غالباً ما تشترط استبعاد الذاتية والآراء الشخصية، أو الانحياز الذي يؤثر على حيادية الخبر أو التقرير. ولكن هل مثل هذه الموضوعية ممكنة؟

ورغم التعاطي المعتدل للموضوعية الذي يحاول الصحفيون تحقيقه، إلا أن بعض القراء والمستمعين كثيراً ما يتهمون الصحافة بعدم الموضوعية والانحياز لفئة أو جهة دون أخرى. إن كل ذلك يقود إلى النتيجة العامة وهي أن الموضوعية المطلقة بالنسبة للصحفيين غاية لا تدرك. مثل هذه الموضوعية المثالية هي التي تجعل من الصحفي عنصراً سلبياً، كالمرآة التي تعكس الواقع كما هو، دون زيادة أو نقصان. هذه المرآة غالباً ما تنقل لنا صورة منقوصة وغير مفهومة بذاتها. وحيث أن الصحفي كائن بشري غير سلبي، فهو يتفاعل مع الأحداث ويصل، عبر إستنتاجات، إلى تكوين صورة متكاملة وواضحة تمكن الإنسان العاقل من إدراك حقيقتها وفهمها. إن هذا بالطبع ينقل التحرير إلى التحليل والاستنتاج والشرح والتفسير. وكل هذه العمليات العقلية لابد أن تحمل معها شيئاً من الخبرة الذاتية والمواقف الشخصية الخاصة بالمقرر. لذلك فإن التحرير يختلف عن التحليل الذي يهدف إلى التفسير والتعليل والفهم. فالتحليل يكون أقرب إلى الرأي، وبذلك يبدو أقل موضوعية من التحرير، وذلك لوجود العنصر الذاتي الخاص. إن هذا بالطبع لا يعني مطلقاً أن التحليل عمل غير موضوعي، إذ أنه كثيراً ما يجعل الحدث في صورة أقرب وأسهل للفهم والإدراك، وذلك عندما يخلو من التحيز والذاتية.

إن الصعوبات التي تعترض تحقيق الموضوعية التامة في مجال الصحافة جعلت بعض الكتّاب يميلون إلى الاستخفاف بقيمة الموضوعية التامة والاكتفاء بنوع الموضوعية النسبية التي تواكب الأخلاقيات والممارسات الصحفية في هذا العصر. وعلى ذلك تقول جين سينجر (Jean Singer) "إنه من المشاكل الجدلية الساخنة اليوم هي ما إذا كانت الموضوعية لا تزال ذات قيمة (أو معقولة)، أم أنها قد استبدلت بأخلاقيات هذا العصر التي تنسجم مع النسبية السائدة. هناك اعتقاد لدى البعض مفاده أن المصداقية الصحفية في البيئة المتحررة المعلومات تبقى حاسمة وتعتمد إلى حد كبير على الاستقلالية عن المؤثرات أو المصالح الحزبية. فالقيم الأخلاقية في كل من الموضوعية والاستقلالية تكمن في فهم حاجة الصحفيين إلى أن يبقوا متحررين من الضغوطات الخارجية التي تصيغ المعلومات طبقاً للأهداف التي تحقق المصالح الفردية، بدلاً من المصالح المجتمعية."[14] يبدو من هذا الاقتباس إن الكاتبة قد جعلت الموضوعية متعلقة بتحقيق المصلحة العامة والتحرر من المؤثرات الخارجية، حزبية كانت أم سلطوية، دون الإشارة إلى العنصر الذاتي الخاص بالصحفي والمؤسسات الصحفية. إن هذا العامل الذاتي بدون شك من العوامل التي تؤثر سلباً على مستوى الموضوعية بالإضافة إلى المؤثرات الخارجية التي أكدت عليها الكاتبة. وعلى ذلك فإن هذا العامل الذاتي لابد أن يؤخذ في الاعتبار والحسبان عند تقييم أي عمل صحفي.

ومن ناحية أخرى، ورغم كل الصعوبات والمعوقات والشكوك التي يثيرها الكثيرون حول إمكانية تحقيق الموضوعية التامة في العمل الصحفي والإعلامي، فإن الصحفيين في تصورنا قادرون على تحقيق درجة عالية من الموضوعية. إن العمل الصحفي الذي ينطلق من النية الصادقة لتحقيق الأهداف الصحفية النبيلة عن طريق الوسائل المشروعة، وإتباع المبادئ الأخلاقية الحميدة، لابد أن ينال موضوعياً الاحترام والقبول من الجميع. وعلى ذلك فإن إمكانية وضع معيار مرضي ومقبول للموضوعية، يمكن الاحتكام إليه في الممارسات الصحفية أمر ليس

مستحيلاً. إن أحد هذه المعايير يتمثل في الاتفاق الذي يعقد بين الصحفيين أنفسهم والذي تحدد فيه أهداف هذه المهنة والوسائل المشروعة لتحقيق هذه الأهداف . فإذا حدث أن اتفقت مؤسسات الصحافة والإعلام حول طبيعة تقاريرها ومستوى أخبارها فإن ذلك قد يعد نوع من المعيار الذي يمكن الاحتكام إليه. يضاف إلى ذلك ما يصدر من ردود الفعل عن أولئك الذين يصنعون الأخبار، وما إذا كان الخبر يصف كل جوانب الحدث ويغطي الأطراف كلها بدرجة عادلة. إن ذلك المعيار يمكن أن يوصف بأنه معيار الموضوعية النسبية، أي نسبة إلى مؤسسات إعلامية معينة لكنه في تقديرنا سوف يكون كافياً ومرضياً.

المبحث الثاني- الصحافة والأخلاق المهنية: إذا تأملنا في الأخلاق المهنية عموماً لوجدنا أنها تصاغ من خلال عاملين اثنين: أولاً الأهداف الخاصة بالحرفة أو المهنة المعينة. ثانياً، المبادئ والقيم الأخلاقية الخاصة بالمجتمع. إن الأهداف الخاصة بالمهنة تتحقق من خلال ممارسات محددة والتي بدورها تخلق التزامات وظيفية معينة. يضاف إلى ذلك توجد مجموعة من القيم والمبادئ الأخلاقية التي تعمل كضوابط لتلك الممارسات المهنية. إن الحديث عن ذلك هو ما يتعلق بأخلاق المهنة.

إن الأخلاق المهنية لا يتوقع منها أن تقدم لنا قاعدة واضحة مضبوطة وسهلة، تطبق بصورة مباشرة على كل القضايا السلوكية، كما هو الحال في قوانين وقواعد الألعاب مثلاً. إن هذه القضايا تحتاج أحياناً إلى تحليل دقيق لكل الظروف التي تلازم الحدث. يضاف إلى ذلك فإن مجال الأخلاق المهنية يخلو من سلطة أخلاقية عليا، كما هو الحال بالنسبة للسلطات القانونية. فالمحكمة مثلاً لها الكلمة النهائية إزاء كل القضايا القانونية. إلا أن مجال الأخلاق لا يتضمن مثل هذه السلطة المرجعية النهائية التي تملك القول الفصل في القضايا الأخلاقية. فعندما نقول عن سلوك معين بأنه أخلاقي أو لا أخلاقي نعني أن ذلك السلوك يوافق أو يخالف بعض القواعد الرسمية. وفي حين آخر نستعمل الكلمة لنصف الفعل في إطار حياتنا

الأخلاقية كلها. وبذلك فإننا لا نهتم بمخالفة القواعد الرسمية فحسب بل نتجاوز ذلك إلى مجال أوسع. فعندما نقول عن الفعل بأنه أخلاقي أو غير أخلاقي بهذا المعنى، فإننا نقول انه أخلاقي سليم أو أخلاقي غير سليم. كما يمكن أن نقول أيضاً عن الفعل الذي لا يخالف القواعد الرسمية بأنه غير أخلاقي، وكما في الوقت ذاته نقول عن الفعل الذي خالف القواعد الرسمية بأنه أخلاقي سليم. إن هذا يشبه تماماً نظامنا القانوني نسبة إلى حياتنا الأخلاقية. فالقوانين التعاقدية لا تتضمن كل المبادئ الأخلاقية. إن هذه الأخيرة تقع خارج مشروعية المحكمة.

إن هذا البحث يتعلق بالكشف عن أهمية القيم والمبادئ الأخلاقية في مجال الصحافة والإعلام أسوة بغيرها من المهن الأخرى التي تخدم المجتمع بشكل عام. ورغم الأهمية البالغة لهذه المبادئ،إلا أن التطور التاريخي لهذه المهنة يكشف لنا أن الوعي بذلك لم يظهر إلا في العقود الخمسة الأخيرة الماضية. ففي الولايات المتحدة الأمريكية، مثلاً كانت البدايات الأولى لهذا الوعي في السبعينيات من القرن الماضي. وتفيد الإحصائيات في هذه المجال أن استقصاء اجري في سنة 1977م لعدد المواد الدراسية التي قدمت في أخلاقيات الصحافة، فكان العدد 68 مادة. وفي سنة 1985م زاد العدد إلى 117مادة. وقد اعتبر عقد الثمانينات من القرن الماضي نقطة تحول هامة في مجال تدريس وانتشار أخلاقيات الصحافة في الولايات المتحدة الأمريكية. وقد كتب أحد مديرو مركز الدراسات الأخلاقية والقانونية والصحفية قائلاً "أن الصحفيين قد أصبحوا أخلاقيو مجتمعنا"[15].

وانطلاقاً من أهمية الأخلاق في الممارسات الصحفية والإعلامية أصبحت المواد الأخلاقية من بين المقررات التي تدرس في كليات الصحافة والإعلام. فالحرية، والمسؤولية، والمصداقية، والمصلحة العامة، والأمانة، قيم ينبغي حمايتها والعمل بها ولو على حساب القيم الفردية. وفي استفتاء عام لطلبة الإعلام في الولايات المتحدة الأمريكية أوضح أن 90% من الطلاب أفادوا بالحاجة إلى دراسة مادة الأخلاق، وإذا لم تكن إلزامية فإنهم سيدرسونها اختيارياً[16] فإذا لم يتعلم الطالب

أهمية الأمانة، والمصداقية في مرحلة الدراسة، فقد لا يعمل على ممارستها واحترامها في الحياة العملية والمهنية. وبذلك يعاني مجال الصحافة من تلك الفئة التي لم تعرف القيم والمبادئ الأخلاقية وأهميتها بالنسبة لمهنة الصحافة والإعلام. وعندما ينظر المسئولون عن البرامج الدراسية في مجال الصحافة والإعلام، فيما ينبغي لطالب الصحافة والإعلام أن يدرسه "عليهم أن يمنحوا التربية الأخلاقية نظرة جادة تمكنهم من إعداد حرفيين قادرين على حفظ واجبات وتحقيق أهداف الصحافة على أكمل وجه. إن مادة الأخلاق قد تكون متضمنة في بعض المواد الدراسية الأخرى مثل قانون الصحافة والتحرير الصحفي وغيرها، لكن الوقت قد أضحى لأن تكون من المقررات الأساسية للطالب في الدراسة الجامعية، وذلك انطلاقاً من أهميتها البالغة. وخلال تلك الفترة يتعرض الطالب لمعالجة القضايا الأخلاقية التي يمكن أن تواجهه في ميدان الصحافة العملية. إن تدريس الأخلاق يمكن أن يجمع عاملين أساسيين: الأول، يلزم الطالب بدراسة عدد من المواد في علم الأخلاق التي تمكنه من التعرف على النظريات الأخلاقية وما تشتمل عليه من مبادئ وقوانين نظرية مجرده. يضاف إلى ذلك، الوعي والإلمام بأهم القيم الأخلاقية والإنسانية التي ينبغي على كل محترف أن يعمل على تحقيقها وحمايتها. أما العامل الثاني فإنه يأتي من البرامج الصحفية التي تسمح للطالب أن يطبق ما تعلمه من مبادئ وقوانين وقيم أخلاقية على القضايا والممارسات الصحفية والإعلامية العملية التي ستواجهه في الحياة العملية بعد التخرج.

وإذا ما سلمنا بأهمية وضرورة الأخلاق في الصحافة والإعلام فإن السؤال الذي قد يطرح من المهنيين في هذا المجال هو كيف يمكن للقرار الصحفي أن يكون سليماً أخلاقياً وفي الوقت ذاته محققاً الأهداف المنوطة بالممارسة المهنية ؟ إن الإجابة في كثير من الأحيان قد تبدو سهلة. فالقرار يكون كذلك عندما يكون مؤسساً على أحد المبادئ الأخلاقية. فالأمر قد يكون في غاية البساطة ولا يتطلب سوى الإلمام والوعي بالمبادئ والقيم الأخلاقية السائدة في المجتمع. إلا أن الأمر ليس

كذلك دائماً، وخاصة عندما تكون الظروف معقدة تحتمل خيارات عديدة قد تتضارب إزائها المبادئ الأخلاقية ذاتها. إن قول الحقيقة والأمانة والوفاء والعدل والإنصاف والنزاهة مبادئ وقيم تضفي على الفعل أو القرار قيمة أخلاقية. فالصحفي الذي ينقل الخبر بكل أمانة ومصداقية وأن يقول كل الحقيقة يكون قد أدى عملاً صحفياً سليماً. إلا أن القضية قد تكون أكثر صعوبة عندما تشتمل على مبادئ أخلاقية متضاربة. عندها يحتاج المرء إلى أسس مرجعية يبني عليها قرار الاختيار والمفاضلة. إن قول الحقيقة يؤدي أحياناً إلى إيقاع الضرر بأصدقائنا. وأن نكون أوفياء لأصدقائنا قد يتطلب منا عدم الأمانة. وأن نعين المحتاج قد يستدعي ألا نحفظ العهد. عندما يحدث مثل هذا التضارب علينا أن نسأل أنفسنا أي المبادئ ينال الأسبقية والأحقية قبل غيره.

ولو تأملنا في التراث الأخلاقي لوجدنا أكثر من منهج أخلاقي في الخصوص يمكن أن يعيننا على الاختيار السليم في مثل هذه الظروف. فأحياناً قد يتطلب الموقف أن ننظر إلى مبدأ أخلاقي ثالث للاسترشاد به. لنفرض مثلاً أن أحد الطلاب طلب منه صديقه أن يعيره بحثه ليقدمه كواجب. وطبقاً لمبدأ الوفاء للصداقة ينبغي أن يساعد صديقه. إلا أنه احتراماً لمبدأ الأمانة عليه ألا يفعل ذلك. إن المبدأ الحاسم في مثل هذه الظروف هو الالتجاء إلى مبدأ ثالث وهو الإنصاف. هل من الإنصاف أن يمنح صديقه البحث الذي سيؤثر على مستوى الطلاب الآخرين، الذين اجتهدوا وأنجزوا أبحاثهم بأنفسهم؟

وفي ظروف أخرى قد يكمن الحل في النظر إلى شكل النتائج المترتبة عن الخيارات المتاحة أمامنا. ما حجم المنافع والمصالح التي قد تتحقق نسبة إلى خيارات معينة؟ وبالمقابل ما الأضرار التي قد تترتب عن ذلك الخيار. وبالنظر إلى شكل النتائج يمكن أحياناً أن نتجنب ضرراً أكبر إذا رضينا ألا نقول كل الحقيقة التي لا ينتج عنها مثل ذلك الضرر.

وتارة أخرى يمكن أن نسأل أي من المبادئ المتعارضة أكثر أهمية من غيرها، فمثلاً من الصواب أن نساعد المحتاج، ومن الصواب أيضاً أن نتجنب إيقاع الضرر بالآخرين.ومن الواضح أن المبدأ الأخلاقي الثاني هو أهم أخلاقياً من الأول، وعلى ذلك يجب الإقتداء به. من هنا أن نلحق الضرر بالآخرين لأجل أن نساعد إنسان أخر يصبح عمل لا أخلاقي.

وهناك ظروف أخرى تكون فيها الأخلاقية أكثر تعقيداً وصعوبة. كيف يمكن أن نقرر أي المبادئ الأخلاقية المتعارضة أكثر أهمية ؟ كيف يمكن أن نقرر أي النتائج أكثر أهمية أخلاقيا ؟ وكيف يمكن الموازنة بين عدد من النتائج ؟ فالأفراد قد يختلفون أحياناً حول الإجابة عن تلك الأسئلة وبالتالي سيصنعون قرارات وأحكام متباينة.

ولعل التعرف على أهم النظريات والاتجاهات في التراث الأخلاقي التي تتضمن الأسس والمعايير والمبادئ الأخلاقية لاتخاذ القرار الأخلاقي المناسب في هذا الشأن يمكن أن يضيء الطريق أمام الكثيرين في مجال الأخلاق المهنية.

المبحث الثالث – النظريات الأخلاقية: أول هذه النظريات والمبادئ ما نجده في الفكر الأخلاقي اليوناني، وهي ما يعرف بنظرية الوسط والاعتدال.وتتمثل هذه النظرية في المعيار الأخلاقي الأرسطي المعروف بقاعدة الوسط الذهبي. ويتعلق هذا المبدأ بطبيعة الفعل ذاته أكثر مما يتعلق بشخصية الفاعل وطبيعته. وبالنظر إلى طبيعة الفعل، يقسم أرسطو الفعل إلى ثلاث حدود: الحد الأول، والحد الأوسط، والحد الأخير. وإذا ما أدرك الإنسان هذه الحدود الثلاث يستطيع بكل يسر وسهولة أن يقرر الخيار الأخلاقي الأمثل. ذلك لأن أرسطو جعل الفضيلة الأخلاقية متعلقة بالحد الأوسط فحسب، مستبعداً الحد الأول والأخير من أن يكون لهما أي قيمة أخلاقية. فالفضيلة الأخلاقية وسط بين طرفين كلاهما رذيلة. ففي فعل الإنفاق مثلاً، نجد ثلاث حدود: الحد الأول (قلة الإنفاق)، والحد الأخير (زيادة الإنفاق)، والحد الأوسط (الاعتدال في الإنفاق). طبقاً للمبدأ الأخلاقي الأرسطي فإن الحد الأول

باعتباره بخل يعتبر رذيلة، وكذلك الحد الأخير، باعتباره إسراف ومغالاة في الإنفاق فهو أيضاً رذيلة . أما الحد الأوسط فإنه يمثل الاعتدال بدون زيادة أو نقصان، وبذلك يعد فضيلة أخلاقية. يقول أرسطو في هذا الشأن "ففي كل فعل نجد الزيادة والنقصان والوسط. فالوسط نجاح، والإفراط والتفريط إخفاق. وعليه تكون الفضيلة نوع من الوسط."[17] ورغم ارتباط هذه القاعدة عند أرسطو بالوسط إلا أن هذا الوسط عادة ما يكون مختلفاً عن الوسط الحسابي الدقيق. بل أنه وسط مقدر بحسب الظروف والأشخاص وبحسب تقدير الحكمة العملية لدى الإنسان. ورغم قدم هذه النظرية الأخلاقية إلا أن البعض يرى أنها معيار حسن يمكن الاحتكام إليه في الأحوال الفردية التي تصادف الإنسان، وذلك باستخدام الحكمة العملية. وفي هذا الشأن يقول أحد الكتاب "من الإستراتيجية القديمة والمعاصرة للعمل بشكل أفضل في الصحافة، رغم عدم اليقين المعرفي، هي أن تضع البحث الصحفي إزاء الحقيقة كممارسة لفرونيسيز الأرسطية، أو الحكمة العملية الظاهرة في كتاب أرسطو. إن هذا يعني أن تطوير القدرة لدى الصحفيين على تطبيق الحكم الأخلاقي في الظروف الفردية، ومنحهم مجالاً أوسع من الحرية لممارسة الفضائل الضرورية، بما في ذلك الأمانة، والعدالة، والإنسانية"[18].

النظرية الأخلاقية الثانية، هي التي جاء بها الفيلسوف الألماني كانط والتي تؤكد على أن المبدأ الأخلاقي مبدأ ضروري مطلق لا يحتمل الاستثناء. هذا المبدأ هو ما يعطي للفعل أو السلوك الإنساني قيمته الأخلاقية بغض النظر عن شكل النتائج التي قد تنجم عن ذلك الفعل. وفي هذا الشأن يضع كانط عدة مسلمات تتعلق بقيمة واحترام الإنسان. فالإنسان بصفة عامة وكل كائن عاقل، يقول كانط، "هدف في حد ذاته وليس وسيلة للاستغلال العشوائي لهذه أو تلك الإرادة." إن كل ذلك لا يتأتى للإنسان إلا من خلال التصرف طبقاً للمبادئ والقيم الأخلاقية. وعلى ذلك يؤكد كانط "أن الأخلاقية هي الشرط الوحيد الذي من خلاله يمكن للكائن العاقل أن يكون هدفاً في حد ذاته."[19] من هنا نجده يضع تلك القاعدة العامة التي تتصف بالثبات

والكلية، كمبدأ أخلاقي عملي ضروري للسلوك الإنساني "اعمل دائماً طبقاً للطريقة التي تعامل فيها الإنسانية، إما في نفسك أو في شخص أخر ليس كوسيلة مطلقاً وإنما كهدف في الوقت ذاته."[20] بهذا فإن ما يمنح الفعل الأخلاقي قيمته، عند كانط، ليس ما يمكن أن يترتب عليه من نتائج ايجابية وإنما تلك القاعدة أو المبدأ الذي يتقرر بموجبه. وعلى ذلك يقول كانط عن الإرادة الإنسانية الخيرة بأنها تسطع مثل الجوهرة بغض النظر عما ينجم عنها من نتائج أو فوائد. فالأفعال تكتسب قيمتها، وتنال احترامها إذا انطلقت من الواجب فحسب، ولا تكون كذلك إذا ما صدرت عن الميل أو الرغبة أو المصلحة، حتى وإن جاءت نتائج هذه الأفعال متطابقة مع الواجب. والواجب عند كانط هو "ضرورة التصرف أو العمل احتراماً للقانون [الأخلاقي]."[21] والقانون الأخلاقي هو كل قاعدة يمكن تعميمها ووضعها في صورة كلية ضرورية بدون استثناء. وفي هذا الشأن يحدد كانط نوعين من الواجبات الأخلاقية، ويطلق عليهما مصطلح الأوامر المطلقة من حيث أنها ضرورية وكلية: الأولى تدعى الواجبات الصارمة، وتظهر هذه الواجبات في صورة سلبية مثل، لا تقتل، لا تكذب، لا تلحق الضرر بالآخرين، وغيرها من النواهي الأخلاقية.والثانية تدعى واجبات التقدير وهي عبارة عن واجبات اجتماعية تؤدى نحو الآخرين، مثل: ساعد الناس، اعترف بفضل الآخرين، اعمل على تطوير إمكانياتك الذاتية، وغيرها. يرى كانط أن النوع الأول من هذه الواجبات والأوامر المطلقة أكثر ضرورة وحتمية من النوع الثاني.

وبذلك يكون كانط قد أسس الأخلاقية على مبدأ الواجب الذي يجعل من الإنسانية واحترامها هدفاً وغاية في حد ذاتها بغض النظر عن طبيعة الأفعال وشكل نتائجها الإيجابية والسلبية.

النظرية الأخلاقية الثالثة هي نظرية المنفعة العامة. تفيد هذه النظرية أن المبدأ السليم في السلوك الإنساني هو ذلك المبدأ الذي يمكن أن يحقق أكبر قدر ممكن من السعادة أو اللذة أو المنفعة أو المصلحة مع أقل قدر من الضرر والألم لأكبر عدد

من الأفراد. ظهرت هذه النظرية عند الفيلسوف الإنجليزي جيرمي بنتام (Jeremy Bentham) كرد فعل لنظرية المنفعة الذاتية الضيقة التي ظهرت عند سابقه الفيلسوف توماس هوبز(Thomas Hobbes) وما نجم عنها من انتقادات أخلاقية واجتماعية. يرى بنتام أن مبدأ المنفعة "هو ذلك المبدأ الذي يقبل أو يرفض أي فعل مهما كان نوعه تبعاً للانطباعات التي توحي بتحقيق أو عدم تحقيق السعادة."[22] إن السعادة التي يعنيها بنتام هي لذة أو مصلحة أو منفعة، أكبر عدد من أفراد المجتمع، أو بعبارة أخرى هي ما نطلق عليه اليوم المصلحة العامة. يقول بنتام "أعني بالمنفعة ملكية أي شئ قد تنتج عنه مصلحة إيجابية أو لذة، أو خير، أو سعادة، كل ذلك ينتهي في شئ واحد وهو منع حدوث الضرر والألم، والشر أو الشقاء للإنسان."[23] ورغم الأهمية الكبرى التي أولاها بنتام، باعتباره مصلحاً اجتماعياً، بالمصلحة العامة إلا أنه لم يهمل المصلحة الفردية ولم يضح بسعادة الفرد في سبيل المصلحة العامة. فقد بقى متمسكاً بالمصلحة الذاتية وعدم التخلي عنها، حيث أن الفرد أساس المجتمع. وعلى ذلك فإن المصلحة العامة لأي مجتمع، بالنسبة لبنتام، ليست سوى مجموع مصالح الأفراد المكونين بالفعل لذلك المجتمع. وأن الحديث عن المصلحة العامة دون أي اعتبار للمصلحة الفردية يصبح حديثاً فارغاً لا معنى له. فالمصلحة العامة لأي مجتمع لا تساوي سوى مجموع ما يحصل عليه كل فرد في المجتمع ذاته.

إلا أن هذه النظرية النفعية لم تبق على هذه الصورة رغم ما اشتملت عليه من إيجابيات، بل أنها شهدت محاولات للتطوير والتعديل من قبل بعض أنصارها والمتحمسين لها. فقد قام الفيلسوف جون ستيوارت مل (John Stuart Mill) ببعض المحاولات للتوفيق بين المصلحة الفردية والمصلحة العامة، وخاصة في تلك الظروف التي تتعارض فيها مصلحة الفرد مع مصلحة الجماعة، مع إضافة بعض المبادئ التي تجعل النظرية في صورة أفضل. يرى مل أن مبدأ المنفعة العامة هو المبدأ الطبيعي المناسب الذي يحل خلافات الأفراد وقضايا المجتمع السلوكية، إذ أنه

يجعل من المصلحة العامة، مصلحة أكبر عدد من أفراد المجتمع، هدفاً وغاية. وقد رفض مل مقولة أن الإنسان كائن أناني بطبيعته خالي من المشاعر الاجتماعية التي تجعله يتعاون ويألف غيره من بني جنسه. فالفرد باعتباره أحد مكونات المجتمع لابد أن يعمل على تحقيق المصلحة العامة. بل أن الأمر قد يصل بالفرد إلى حد التضحية بمصلحته الذاتية الخاصة من أجل المصلحة العامة. وبذلك تصبح التضحية في سبيل الآخرين فضيلة أخلاقية سامية. على هذا الأساس يضيف مل مبدأ التضحية إلى النظرية النفعية حتى يتمكن من حل إشكالية التضارب الذي قد يحدث بين المصلحة الذاتية والمصلحة العامة. ورغم هذه التضحيات الذاتية من جانب الفرد إلا أن مل يذهب إلى حد الراديكالية في دعمه وتأييده للحقوق الطبيعية للفرد. وقد بدا ذلك جلياً في مؤلفه الشهير (حول الحرية) الذي أوضح فيه حدود سلطة المجتمع على الفرد. يضاف إلى ذلك فإن مل قد استبعد أن تكون اللذة أو المنفعة أو السعادة الظاهرة في النظرية هي لذة مادية. ذلك لأن هذا النوع من اللذات،كما يقول، لا يناسب إلا مجتمع الخنازير. يرى مل أن الإنسان بما لديه من ملكات تميزه عن غيره من الكائنات الأخرى لا يرضى إلا بنوع اللذة أو المنفعة التي تشبع تلك الملكات الخاصة. وهنا نجده يؤكد على ذلك قائلاً "إن الحقيقة التي لا يتطرق إليها الشك هي أن المجربين لكلا النوعين من اللذات يفضلون ويحترمون ذلك النوع الذي يناسب ملكاتهم الخاصة." وبذلك يكون مل قد خلص هذه النظرية من التناقض والغموض الظاهرين الذين كانا سبباً في ظهور بعض الاعتراضات والانتقادات. وبشكل عام نجد مل يتبنى المبدأ المسيحي الذي يدعو الفرد إلى محبة غيره من أعضاء المجتمع والتعاون معهم لتحقيق الصالح العام. قائلاً "عامل الناس بما تحب أن يعاملوك به، وأحب جارك كما تحب نفسك"[24].

نظرية القيم التعددية: وهي ما نادى بها الفيلسوف وليام روس (William Ross) والتي تقيم الفعل الإنساني بالنظر إلى عدد من المبادئ الأخلاقية التي تتنافس على سيادة ومرجعية القرار الأخلاقي. هذه المبادئ الأخلاقية المتنافسة ذات

الطبيعة المتساوية يسميها روس "الواجبات". مثل هذه الواجبات الأخلاقية لا تستمد شرعيتها وقيمتها الأخلاقية من النتائج التي تحققها بل من طبيعة الواجب الذاتية السامية. من هذه الواجبات مثلاً، واجبات العدالة، واجبات عدم إلحاق الضرر بالآخرين، واجبات الإحسان، واجب الإخلاص، وواجب قول الحقيقة. إن هذه الواجبات وحدها تمكن الفرد من اختيار القرار الأخلاقي المناسب والذي يتوافق مع طبيعة الحدث أو الفعل. ويقسم روس هذه الواجبات إلى نوعين: واجبات أساسية أولية، وهي تلك التي تبدو صحيحة بالنظر إلى طبيعة الفعل ذاته، وأخرى واجبات مناسبة وهي تلك الواجبات السامية نسبة إلى ظروف محددة معينة.[25] وكمثال على ذلك نفرض أنك كصحفي لديك موعد لإجراء مقابلة صحفية مع أحد المسئولين في الحكومة. وأنت في طريقك إلى الموعد صادفك حادث سيارة فقررت الوقوف ومساعدة المصابين الأمر الذي أخرك عن موعدك أو اضطررت إلى إلغائه كلية. هل هذا التصرف الذي أدى إلى الإخلال بالموعد (أحد الواجبات) فعل أخلاقي؟ إن الإجابة تبدو بالإيجاب وأن الاختيار كان أخلاقياً سليماً، حيث أن واجب الإحسان قد تفوق على واجب حفظ الوعد ونال الأسبقية. ذلك لأن خرق واجب حفظ الوعد يحدث ضرراً أقل مما يترتب على خرق الواجب الأول، وهو واجب الإحسان وإنقاذ الآخرين من الهلاك. وتلك هي التعددية في القيم والواجبات المتنافسة على نيل الأسبقية حول المرجعية الأخلاقية في السلوك الإنساني.

يضاف إلى النظريات الأخلاقية السالفة الذكر، مبادئ الأخلاق الإسلامية الواردة في القرآن الكريم والسنة النبوية الشريفة. لما كان الدين الإسلامي أساساً دين معاملة، كان من الطبيعي أن يتضمن عدداً من الإرشادات والقواعد التي توضح للإنسان السلوك الصحيح والسليم. إن هذه الإرشادات والقواعد السلوكية تمثل المبادئ الأخلاقية التي تحكم المعاملات بين الناس. بل أن الرسالة الإسلامية في جوهرها جاءت استكمالاً للقيم والمبادئ الأخلاقية التي ظهرت في الرسائل السماوية السابقة. يقول الرسول (عليه الصلاة والسلام) "إنما بعث لأتمم مكارم

الأخلاق." ثم إن الله تعالى عندما مدح رسوله الكريم وصفه بأنه على قدر كبير من الخلق العظيم، قائلاً "وإنك لعلى خلق عظيم."[26] ونظراً لما للأخلاق الفاضلة من أهمية في الدين الإسلامي فإن الله تعالى أمر الأمة الإسلامية بفعل الخير وممارسة الفضائل الأخلاقية واجتناب الشر والرذائل ما ظهر منها وما بطن. فقال تعالى "ولتكن منكم أمة يدعون إلى الخير ويأمرون بالمعروف وينهون عن المنكر وأولئك هم المفلحون."[27] بل أن الطاعات تهدف في أساسها إلى تجسيد القيم والفضائل الأخلاقية في النفس البشرية عقائدياً وعملياً. فإذا لم تكتسب النفس الإنسانية هذه الفضائل والقيم فلا قيمة لهذه الطاعات والعبادات بالنسبة للإنسان. فقال تعالى "وأقم الصلاة، إن الصلاة تنهى عن الفحشاء والمنكر."[28] وفي ذلك يشير المصطفى عليه الصلاة والسلام إلى أن الفضائل الأخلاقية وممارستها في هذه الحياة مثل إقامة العدل، والإصلاح بين الناس، وقضاء حوائج الناس، خير من الانقطاع إلى عبادة الله. بل أن بعضاً من هذه القيم الأخلاقية أفضل عند الله من الصوم والصلاة وغيرها من العبادات الأخرى. يقول المصطفى عليه الصلاة والسلام "عدل ساعة خير من عبادة ستين سنة." أيضاً "ألا أخبركم بأفضل من درجة الصيام والصلاة والصدقة ،قالوا:بلى يا رسول الله، قال (إصلاح ذات البين)"[29] وفي حديث آخر يوضح الرسول الكريم أنواع القيم الأخلاقية ذات الأهمية في الإسلام، والتي أوصى بها الله تعالى نبيه الكريم. فقال "أوصاني ربي بتسع أوصيكم بها، أوصاني بالأخلاق في السر والعلانية، والعدل في الرضا والغضب، والقصد في الغنى والفقر، وأن أعفو عمن ظلمني ،وأعطي من حرمني، وأصل من قطعني، وأن يكون صمتي فكراً، ونطقي ذكراً، ونظري عبرا."[30] وفي هذا الإطار نجد الإسلام يدعو إلى ممارسة العديد من القيم الأخلاقية والتي من خلالها ينال المسلم الثواب والرضى من الله تعالى. من هذه القيم والمثل الإيمان بالله وملائكته وكتبه ورسله واليوم الآخر، والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، وإقامة الصلاة، والعدل والمساواة، والصدق، ومساعدة الفقراء والمحتاجين،

والشهادة، والصبر على البلاء، وطاعة الوالدين، واحترام الجار، والرفق بالحيوان، واحترام العهود والمواثيق، والقيام بالواجب على أكمل وجه، والتواضع، وعدم التكبر والإعجاب بالنفس، والاعتدال والقصد. إلى جانب هذه الفضائل الأخلاقية فإن الإسلام نهى عن ارتكاب الرذائل والأعمال اللا أخلاقية، وعلى رأسها الكفر، وارتكاب الزنا، والقتل، والسرقة، والرشوة، والظلم، وعقوق الوالدين، وقذف المحصنات، وشهادة الزور، وأكل مال اليتيم.

أما فيما يتعلق بمعيار الحكم الأخلاقي فإن المعيار الإسلامي يختلف عن المعايير السابقة في أنه معيار الشمولية والكلية الذي يأخذ في الاعتبار كل جوانب وعناصر الفعل الإنساني. وعلى ذلك لا يقيم الفعل بالنظر إلى نتائجه فحسب، كما أنه لا ينظر إلى الدوافع وما يدور في الباطن وحده، بل أن التقييم يشمل الدوافع كما يشمل النتائج والآثار. من هنا نجد الإسلام يحاسب الفرد أخلاقياً على طبيعة العمليات الباطنية التي تتم في النفس قبل حدوث الفعل. فالظن،والحسد، والنفاق وغيرها من العمليات الباطنية السيئة يحاسب عليها الفرد بغض النظر عن النتائج التي آلت إليها. وعلى ذلك يقول الله تعالى "يا أيها الذين آمنوا اجتنبوا كثيرا من الظن إن بعض الظن إثم..."[31] ويقول أيضاً " وإن تبدوا ما في أنفسكم أو تخفوه يحاسبكم به الله..."[32] "لا يؤاخذكم الله باللغو في أيمانكم ولكن يؤاخذكم بما كسبت قلوبكم والله غفور حليم."[33] كما نجد في سنة الرسول عليه الصلاة والسلام تأكيد على أن هذه العمليات الباطنية أساس الأعمال والأفعال كلها وبذلك تصبح العنصر الأهم في التقييم والحساب. يقول عليه الصلاة والسلام "إنما الأعمال بالنيات ولكل امرئ ما نوى..."

ومن ناحية أخرى فإن الله، كما فرض على القلوب أفعالاً باطنه، فإنه فرض أيضاً على الجوارح أعمالاً ظاهرة ترمي إلى الطاعات والعبادات. وإذا كانت الأولى هي منبع الأفعال ومبدأ الأعمال، متى صلحت، صلحت الثانية فإنها وحدها لا تحقق غاية الإنسان من خلقه ووجوده في هذا الكون. فالعبادات والفروض

والواجبات أعمال وممارسات عملية يقوم بها الإنسان في حياته ودنياه. ولا يتحقق وجود الإنسان ويستمر إلا بالعمل. من هنا تأتي أهمية العمل بالنسبة للإنسان. وقد اعتبر ابن خلدون أن النوع الأول من الأعمال أهم من الثاني وإن كان الكل مهماً.[34] وعلى ذلك وجه الإسلام اهتماماً بالغاً إلى العمل ونتائجه الإيجابية، إذ عن طريق العمل ونوعه، خيراً أم شراً، يكون الثواب والعقاب. يقول الله تعالى "إن الذين آمنوا وعملوا الصالحات وأقاموا الصلاة وآتوا الزكاة لهم أجرهم عند ربهم ولا خوف عليهم ولا هم يحزنون"[35] ويقول الرسول عليه الصلاة والسلام مبيناً قيمة الأعمال "إن الله كتب الحسنات والسيئات ثم بين ذلك ،فمن هم بحسنة فلم يعملها كتبها الله عنده حسنة كاملة، فإن هم بها وعملها كتبها الله له عنده عشر حسنات إلى سبعمائة ضعف إلى أضعاف كثيرة."[36] ويقول عليه الصلاة والسلام أيضاً، "إن الله لا ينظر إلى صوركم وأموالكم ولكن ينظر إلى قلوبكم وأعمالكم."

وهكذا يتضح، إن معيار الحكم الأخلاقي في الإسلام، المتعلق بتقييم الأفعال، يأخذ في الاعتبار كل عناصر الفعل، دوافعه وأسبابه، ونتائجه ومترتباته الإيجابية والسلبية، إنه منهج يتميز بالشمولية التي لا نجدها في الاتجاهات الأخلاقية الأخرى.

المبحث الرابع- الصحافة بين الحرية والمسؤولية: اليوم وقد أضحى العالم قرية واحدة، فليس هناك قطر على الأرض لا تطاله التغيرات السياسية والاقتصادية التي تحدث في العالم. وقد تكون الصحافة، من خلال وسائلها المتقدمة والمتطورة، هي وسيلة التفاعل والتأثير والتأثر وسبباً قوياً في هذه الوحدة. إن الصحافة مؤسسة هامة من المؤسسات الحديثة وهي تمثل روح المجتمع الديمقراطي. كما أنها تعد من مؤسسات المجتمع المدني الهامة، التي تلعب الدور الريادي في تقدم المجتمعات وتحضرها. ورغم حداثة هذه المؤسسة في المجتمع المدني إلا أنها استطاعت أن تكتسب القوة التي قد تحسد عليها والتي أحياناً تفوق قوة وسلطة الحكومة ذاتها. إذ أنها تملك من الإمكانيات التي تمكنها من محاورة ونقد أي عضو في المجتمع،

رسمي أو غير ذلك. كل ذلك يتم بفضل مبدأ الحرية الذي يمكنها من النقد، والتعليق، والتحقق، والتحليل لكل ما يحدث من وقائع وأحداث على هذه الأرض.

أـ الحرية: إن الحرية قيمة أخلاقية سامية تمثل روح الإنسانية وجوهرها. إنها تعد من الحقوق الطبيعية للفرد والجماعة التي لا يجوز مصادرتها أو التخلي عنها. ورغم التطور الاجتماعي والسياسي وما ينجم عنه من تعاقدات مدنية وسياسية يبقى الإنسان متمسكاً بحريته الطبيعية إلا إذا اجبر على غير ذلك. وإذا حدث أن تعرضت حرية الفرد إلى المصادرة وسوء الاستغلال فإن ذلك يعد انتقاص من إنسانيته وتعدياً على آدميته. إن أهم أنواع الحريات هي تلك التي تتعلق بحرية الفرد في التعبير عن مشاعره وأفكاره دون أن يتعرض إلى عقبات أو تحجير سلطوي أو أخلاقي. بل أن مبدأ حرية التعبير والخطاب يعد القاعدة الأساسية لكل الحقوق المدنية التي تشكل الحجر الأساسي للمجتمع الديمقراطي. يقول جون لوك في الحرية الإنسانية "خلق الناس بطبيعتهم أحراراً، متساويين، مستقلين ولم يحرم أحد منهم من هذا الحق أو يخضع لأي سلطان سياسي دون رضاه..."[37].

وفي ضوء هذه الحرية الأساسية ينبثق مبدأ حرية الصحافة الذي يتعلق بممارسة العمل الصحفي بكل حرية واستقلالية عن كل المؤثرات الخارجية، الحكومية والحزبية. وفي هذا الصدد يؤكد جون لوك على أهمية وضرورة هذه الحرية بالنسبة للصحافة قائلاً "آمل أن الوقت الذي يكون فيه الدفاع عن حرية الصحافة أمر ضروري، كصمام أمان ضد الفساد أو الحكومة الطاغية، قد ولى وانقضى"[38].

ولما كانت الصحافة هي الوكيل والناطق باسم المجتمع الديمقراطي الحر، ينبغي أن تتمتع بهذه الحرية التي تمكنها من القيام بواجباتها المسئولة وتحقيق أهدافها المجتمعية. إن الوقت قد حان للدفاع عن حرية الصحافة وأن نقاوم كل أشكال الضغط والتسلط الحكومي والحزبي الذي يحاول المساس بهذه الهبة الطبيعية. وفي

هذا السياق يقول أحد الكتّاب "علينا أن ندافع عن مبادئ هذه الحرية بكل ما أوتينا من قوة وإمكانيات"[39].

إلا أنه من ناحية أخرى فإن هذه الحرية الضرورية للصحافة ليست مطلقة وبلا حدود، وإنما حرية منظمة ومسئولة تخضع إلى معايير وقيم إنسانية وموضوعية، يقف عندها كل من يزاول العمل الصحفي. وبدون مراعاة ذلك تصبح الصحافة مصدر خطر لا يهدد المواطنين فحسب، بل يهدد السلطة السياسية والاقتصادية في المجتمع. ومع تطور ونمو وسائل الصحافة المختلفة أصبحت الصحافة في أيدي رؤوس الأموال الضخمة وتكونت الشركات متعددة الجنسيات التي كثيراً ما تجاوزت في أعمالها ومشروعاتها الصحفية الأهداف التي أنشأت من أجلها المؤسسة الصحفية. لقد أصبحت مثل هذه المؤسسات الصحفية تنشد السلطة وجمع الأموال، وبدلاً من أن تكون أداة إصلاح وخدمة المجتمع، أصبحت مصدر فساد وسوء استغلال وتحقيق أغراض ذاتية خاصة.

وعلى ذلك نجد البعض يولي عناية كبيرة لحرية الصحافة فحسب، والقليل جداً الذي يمنح أي قدر من الأهمية إلى الطرف الآخر من المعادلة وهي المسؤولية. إن مجموعة الحقوق تتحدث عن حقوق الأفراد في حرية الصحافة. وهذا لا يعني حرية الناشرين والمحررين. فالحق يشير إلى الأفراد. ففي الوقت الذي يضفي هذا المبدأ الميزة عن الصحافة فإنه في الوقت ذاته يفرض علينا التزامات بأن ننشر ونقدم للمجتمع معلومات مفيدة وسليمة. وتأكيداً لذلك يقول أحد الكتّاب "إنه من المعترف به عامة أن حرية الصحافة ليست حرية المالك أو الصحفي، وإنما هي حرية المجتمع لأن يعلم بشكل كلي وحقيقي بكل ما يهم المجتمع. وبذلك فإنها تعني خدمة المصلحة العامة.[40] ونحو هذا الهدف النبيل علينا أن نعمل جادين لتحقيقه أولاً وأخيراً. إن ما يجب أن نكافح من اجله هو زيادة الوعي وتنمية القدرات المعرفية إزاء ما نقوم به من وظائف وأدوار في الجانب السياسي وزيادة الاحترام للطريقة التي نعمل بها.

ولو تأملنا في تاريخ الصحافة لوجدنا أن معظم الصحفيين ومحترفي الأخبار في النصف الأخير من القرن العشرين كانوا منغمسين في تراث التحرر ومهتمين بمناقشة وتحليل سيطرة الدولة على الصحافة. كانت المحاولات الأولى لحرية الصحافة قد عرفت على أنها تحرير من تدخل الدولة. وفي ذلك يقول أحد المسئولين "إن ترجمتي لحرية الصحافة هي أن الدولة لا تتدخل في الصحافة."[41] ثم تطور المصطلح ليعني ايجابياً خدمة المجتمع، أي المسؤولية الاجتماعية. وقد كان للجنة هاتشينز (Hutchins Commission) الأمريكية بالغ الأثر في تطوير الأخلاق الصحفية. كذلك فإن القوى المهنية والسياسية والقانونية قد شاركت في تطوير المسؤولية الاجتماعية.

وقد ظهر عدد من الأعمال التي تناولت أفكاراً مختلفة في الأخلاق الصحفية في القرن العشرين. من بين هذه الدراسات ما قام به الأستاذان جون هوهيبرج (John Hoheaberg) بجامعة كولومبيا وجون هولتينج (John Halting) بجامعة ستانفورد. كلاهما تناول بعض القضايا المعاصرة والمتعلقة بالصحافة في السبعينات من القرن العشرين، مثل المسؤولية وبعض الاستجابات الصحفية في ذلك، كمجالس الصحافة مثلاً. كما قدمت دراسة ثالثة حول الأخلاق والموضوعية في الصحافة من قبل ستيفن وارد (Stephen Ward). ومن بين الجمعيات الصحفية المتعددة كان ما يسمى بـــ سيجما ديلتا تشي (Sigma Delta Chi) الجمعية الوحيدة التي ضمت في عضويتها كل وسائل الإعلام. كانت المحاورات والنقاشات متعددة وتصل إلى جميع وسائل الإعلام وفي زمن قصير. ثم أن الموضوعات كانت على درجة كبيرة من الحيوية مثل، الاستقلالية، والتحرر، والمسؤولية. ومن ناحية أخرى يرى بعض الكتّاب أن العامل الحاسم في تطوير الأخلاق الصحفية في الولايات المتحدة الأمريكية هو ما يعرف بفضيحة ووترجيت. (Water Gate Scandal) إن ما أثار الانتباه ثانية إلى موضوع أخلاق الصحافة, وما أدى إلى النظر ثانية في مدونة الأخلاق ومراجعتها هو هذه

الحادثة بالذات. لقد دفعت الصحفيين إلى مراجعة إنتاجهم وأعمالهم، وتصرفاتهم. وبذلك قامت لجنة إيزنهاور وأوصت بتأسيس مؤسسة وطنية تراقب أعمال الصحافة وتقيّم المبادئ التي تعمل من خلالها.

يضاف إلى ذلك، فإن حادثة اغتيال الرئيس جون كينيدي (John Kennedy) قد ساهمت في وضع علامة استفهام أمام ما تنتجه الصحافة من أخبار وتحليلات. فالصحفيون قاموا بتغطية ذلك الحدث الهام بانفعال وعدم الدقة، وفي جو من التنافس الشديد بين وسائل الإعلام المختلفة.وقد أدت تلك التصرفات إلى إثارة عدد من الأسئلة إزاء ما يتعلق بأخلاقيات الصحافة. وفي خلال ساعات قليلة بعد وقوع الاغتيال وصل حوالي 300 محرر إعلامي إلى مركز الشرطة في مدينة (دالاس) بولاية تكساس، حيث يحتجز المتهم في عملية الاغتيال. وقد أدى ذلك بأحد الصحفيين إلى القول "إن هذا تحرير صحفي سيء."[42] وإزاء هذه اليقظة الإعلامية ظهرت عدة انتقادات نحو العمل الصحفي الأمر الذي أدى ببعض وسائل الإعلام إلى القول "إن الصحفيين وحدهم يقيمون أعمالهم."[43] إلا أن الحديث عن تقييم الصحافة بشكل عام، بدأ يظهر للعيان حيث ظهرت فكرة المسؤولية، والواجبات نحو المجتمع، والحرية إزاء الفعل الإيجابي والمسؤولية الأخلاقية وحرية الصحافة. وكان للجنة الرئاسية المكلفة بمتابعة الصحافة، والتي سميت حينذاك لجنة إيزنهاور (Eisenhower) التي يترأسها رئيس جامعة جون هوبكنز ــ (John Hopkins) وشقيق الرئيس أيزنهاور أكبر الأثر في ظهور عدة انتقادات نحو المؤسسات الصحفية. إلا أن الصحفيين والمؤسسات الصحفية لم يتقبلوا مثل هذه الانتقادات،وتقدموا بعدة اعتراضات حول بعض النصوص الواردة في الوثيقة. كما اعترضوا أيضاً على المجالس الصحفية التي أعدت لمراقبة أعمال الصحافة، وعلاقة هذه المؤسسات بالحكومة.

ب ــ المسؤولية: إن المساهمة الأولى للجان الرئاسية في الأخلاق الصحفية تمثلت في نشر معنى المسؤولية بالمعنى الإيجابي. ولكي نفهم هذا المعنى ينبغي أن

نستعرض أولاً المعنى السلبي لهذه المسؤولية. فالمسؤولية تعني عموماً أن يتحلى الصحفي بفضيلة ضبط النفس التي تمكنه من عدم التسرع عند إصدار الأحكام إزاء الآخرين. وهذا يفيد أن القيمة الرئيسة للمسؤولية السلبية هي تجنب إيقاع الأذى والضرر بالآخرين، كتجنب التحريض على العنف مثلاً، وعدم القذف والتجريح. وقد ظهر هذا الأثر على الصحافة في المدونة التي أصدرتها مؤسسة الصحافة سي.ب.إس (C.B.S) والتي تشمل عدة إرشادات تمثل نموذج للقيود التي ينبغي للصحفي الالتزام بها وعدم تجاوزها[44].

المسؤولية الإيجابية: ورغم الأهمية البالغة للمسؤولية السلبية إلا أنها ليست كافية بالنسبة للمؤسسات الإخبارية. إن العمل على تجنب إلحاق الأذى بالآخرين، أفراداً كانوا أم مؤسسات، لا يشمل كل الأعمال والممارسات الصحفية والإعلامية. إن لهذه المؤسسات واجبات إيجابية تتمثل في تطوير وتحسين الوعي العام إزاء القضايا والمشكلات التي تواجه المجتمع، والمساعدة في إيجاد الحلول المناسبة. وعلى ذلك أصدرت لجنة إيزنهاور سنة 1969م نماذج صحفية جديدة تؤكد على أن للصحافة دور أكبر من التحرير ونقل الحدث، يتمثل في إبداء الرأي والتحليل واقتراح الحلول[45].

إن اللجان الرئاسية قد أكدت على أهمية خير المجتمع بشكل عام إلا أنها لو توقفت عند هذا الحد لكان أثرها على الأخلاق الصحفية قليل جداً. ومن خلال اقتراحاتها لسلوكيات معينة تتعلق بأعمال الصحفي تكون هذه اللجان قد ساهمت في تأسيس معايير محددة لممارسة العمل الصحفي.

وعلى ذلك فإن المجتمعات الديمقراطية التي تقدر حرية الصحافة في نقل الأخبار وتقديم الحقائق كما هي،وضعت تشريعات قانونية وآدمية أخلاقية، يمكن أن تعمل من خلالها المؤسسة الصحفية بكل حرية على تحقيق أهدافها النبيلة من ناحية، على أن تتحمل المسؤولية الاجتماعية وما يمكن أن تقع فيه من تجاوزات قانونية وأخلاقية، من ناحية أخرى. يقول أحد الكتّاب "إن الكاتب باعتباره وكيل

أخلاقي مستقل، مسئول عما يكتب، والقراء كأفراد أخلاقيون مستقلون، يجب أن يقرروا باستقلالية إذا ما أمكن تصديقه."[46] من هنا تبرز القوانين الوضعية والمبادئ الأخلاقية التي تحدد المسار السليم للعمل الصحفي الحر، وتحدد المخالفات التي قد تنجم عن ذلك العمل.

وبناءً على ذلك باشرت المؤسسات الصحفية في الاستجابة لهذه الصحوة التي جاءت عبر هذه اللجان الرئاسية. فاتخذت موقفاً وسطاً بين الحرية والمسؤولية أدى إلى تجسيد أخلاقيات الاستقلالية والحكم الذاتي الذي يحقق خير المجتمع ورفاهيته. إن هذه الاستقلالية الصحفية تعني ضبط النفس وحكم الذات. وعلى ذلك يصف الكاتب تيودور وايت (Theodor White) الاستقلالية بأنها تعني "أن الصحفيين يلتزمون ببعض القيود، التي تفرض من الداخل."[47] ومن ناحية أخرى، فإن المسؤولية بالمعنى الإيجابي تعني محاولة الشرح والمساهمة في حل قضايا ومشكلات المجتمع. وبذلك تكون الصحافة العملة ذات الوجهين، (الحرية والمسؤولية). وقد اعتبرت السنوات الأولى من السبعينات من القرن العشرين الفترة التي حققت فيها الصحافة ومؤسسات الأخبار أعلى مستويات النجاح، حيث أنها كانت في تواصل مع القراء والمستمعين والمشاهدين.

والجدير بالذكر، فإن المخالفات والتجاوزات التي يحاسب عليها الصحفي ليست كلها من النوع القانوني. فقد يمارس الصحفي عمله بكل حرية وقانونية، إلا أنه في الوقت ذاته قد يكون مذنباً بحسب قواعد ومبادئ أخرى. فمثلاً، إن ما هو سليم وجائز قانونياً قد لا يعد كذلك أخلاقياً. فالقاعدة القانونية أضيق من القاعدة الأخلاقية . فالأخلاق أكثر إنسانية وأكثر عمومية من القانون. وعلى ذلك قد يحاسب الفرد أخلاقياً في الوقت الذي لا يحاسب قانونياً.وكثير من القوانين التعاقدية لا تأخذ في الحسبان القواعد والقيم الأخلاقية.

ج ــ الصعوبات التي تواجه الصحافة المسئولة: تواجه الصحافة المسئولة عدة صعوبات وعقبات تحول دون تحقيق أهدافها المهنية والاجتماعية على الصعيد المحلي والعالمي وهي كالتالي:

أول هذه الصعوبات تتمثل في غياب المعايير والضوابط التنظيمية الذاتية، وعلى رأسها ميثاق المهنة الذي ينظم العمل الصحفي ويوضح للمؤسسات الصحفية دورها وأهدافها الاجتماعية، ويحميها من تدخل الحكومة وسياستها التحكمية.

المؤثرات الجهوية المتمثلة في أصحاب النفوذ الاقتصادي والسياسي.

ما تسنه الحكومة من تشريعات وقوانين تحد من حرية واستقلال الصحافة والصحفيين.

عدم قدرة الصحفيين على تمويل المؤسسات والمشروعات الصحفية ذاتياً، الأمر الذي يعرضهم إلى الابتزاز وسوء الاستغلال من قبل الممولين لهذه المؤسسات.

عدم وعي بعض الصحفيين أنفسهم برسالة الصحافة الأمر الذي يقودهم إلى عدم الالتزام بأهداف الصحافة وأخلاقيات المهنة.

المبحث الخامس- ميثاق المهنة، ومجلس الصحافة: ونظرا لوجود المخالفات المهنية والأخلاقية التي تحدث في الممارسات الصحفية بين الحين والآخر، تظهر المحاولات لتنظيم هذا العمل الصحفي والإعلامي وذلك بإخضاعه إلى مجموعة من القواعد والقوانين التي تضمن حسن التصرف والأداء، وتؤدي بدورها إلى تحقيق أهداف العمل الصحفي. بناء على ذلك ظهر ما يعرف بميثاق المهنة الذي يتضمن عدداً من النصوص القانونية والأخلاقية الملزمة للصحفيين والمؤسسات الصحفية خلال ممارساتهم المهنية. فالميثاق عبارة عن مجموعة من القواعد المنبثقة ذاتياً عن المؤسسات الصحفية ويتم الإجماع عليها من قبل أعضاء هذه المؤسسات . ومن ثم يكون أعضاء هذه المؤسسات الصحفية هم المشرعين أنفسهم لنصوص ومواد هذا الميثاق.

ولهذا الميثاق قيمة أخرى، هي أنه يمكن الحرفة من تبرير نفسها أمام المجتمع وذلك بالالتجاء إلى حيادية وموضوعية وعدالة هذه القواعد المؤسسة من قبل الصحافة ذاتها. يضاف إلى ذلك فإن هذه الوثيقة تزداد قيمتها عندما تكون ملزمة لكل صحفي يعمل في هذا القطاع. وبذلك تصبح الصحافة مثل بقية المهن، القانونية والطبية، التي تتمتع بمثل هذه النظم واللوائح التي تضمن تحقيق أهداف المهنة وتحفظ للمهنة ورجالها الشرف والكرامة. إن مثل هذا العمل الضروري يمنح العمل الصحفي الثقة والمصداقية من قبل القارئ والمستمع والمشاهد. ومع تزايد الأعباء الملقاة على حرفة الصحافة والصحفيين تزداد المسؤولية القانونية والأخلاقية إزاء تحقيق الأهداف والأغراض التي أنشئت من أجلها هذه المهنة. وعلى ذلك يصبح من الواجب على هذا القطاع أن يعمل على تأسيس مثل هذا الميثاق الذي يضمن للمجتمع حقه في أن يعرف، وفي الوقت ذاته يضمن للصحفيين مشروعية ممارساتهم، كما يحفظ للمهنة قيمتها واحترامها أيضاً. ومن هذا المنطلق، لا نكاد نجد مجتمع في العالم أجمع، باستثناء الدول ذات النظام الاستبدادي، بدون ميثاق مهني يحدد طبيعة المسؤولية للصحفيين والمصادر والمرؤوسين وجمهور القراء. فالميثاق الأخلاقي للصحفيين المهنيين في المجتمع الأمريكي مثلاً يحث الصحفيين "على توضيح وتفسير الأخبار المقدمة والدعوة إلى فتح حوار مع المجتمع حول سلوكيات الصحافة"[48].

وبالنظر إلى الصحافة في العالم العربي ظهر ميثاق الإعلام العربي في منتصف الستينات من القرن الماضي سمي "بميثاق الشرف الإعلامي العربي."[49] إلا أن هذا الميثاق لم يكن إعلامياً في جوهره ومضمونه، بل كان سلطوياً وحكومياً على الأكثر. وعلى ذلك صدر هذا الميثاق عن مؤتمر القمة العربي، الذي هو مؤتمر الحكومات العربية وليس مؤتمر المؤسسات الإعلامية العربية. ورغم أن هذا الميثاق قد خرج شكلياً مزركش ببعض المواد التي تشير إلى الحقوق الصحفية، إلا أنه في جوهره ومضمونه يهدف إلى تحقيق أهداف الحكومة وذلك بوضع الصحافة

تحت إشرافها ورقابتها بشكل عام. فقد صدر هذا الميثاق في ظل الحكومات التيموقراطية والاستبدادية التي لا تترك فرصة لحرية الصحافة ولا تؤمن باستقلالية مثل هذه المؤسسات المدنية إطلاقاً. وفي ضوء ذلك، عملت الحكومات العربية على مصادرة الحريات بما في ذلك حرية الصحافة. بل أن الأمر قد تجاوز إلى ملاحقة رجال الصحافة وإغلاق بعض المؤسسات الصحفية الخاصة، وخاصة تلك التي تجرأت على نقد سياسة الحكومة أو مخالفة رأي السلطة. وبذلك بقي هذا الميثاق يخدم أهداف تلك الأنظمة الاستبدادية دون أن يسهم في تحقيق الأهداف الصحفية الحقيقية. إن الصحافة العربية في حاجة إلى مثل هذه الآلية التنظيمية التي تضمن للمجتمع حقه في أن يعرف، وفي الوقت ذاته تمكن الصحافة من تحرير نفسها من كل القوى المؤثرة، الحكومية وغير الحكومية.

أ ــ مجلس الصحافة والإعلام: إن فرض القوانين التي تسير وتضبط العمل الصحفي من الأمور المشاعة وخاصة في الأنظمة الدكتاتورية والاستبدادية، حتى تتمكن هذه الأنظمة من التحكم في المؤسسات الصحفية وتوجيهها لتحقيق أهدافها وسياستها الخاصة دون مراعاة حرية الصحافة والصحفيين وحقوقهم. وعلى ذلك يسود الاعتقاد بين بعض الصحفيين في الأنظمة الديمقراطية بالاعتراض الكامل على وجود القوانين التي تفرض على الصحفيين. إن هذا الموقف الرافض للقوانين المهيمنة على الصحافة لم يكن الصوت الوحيد في عالم الصحافة الديمقراطية، بل كان الصوت الغالب هو الذي ينادي بالصحافة المنظمة التي تعمل بمقتضى النظم والقوانين الصحفية الموضوعية التي تتوافق مع معنى الحرية المسئولة في الأنظمة الديمقراطية الحديثة.

من هنا فإن حرية الصحافة أصبحت تؤخذ على أنها حرية المجتمع وحقه في التزود بالأخبار والحقائق المتعلقة باهتمامات المواطنين، ولا تعني حرية المحررين وأصحاب المؤسسات الصحفية. وبذلك فإن الصحافة تعني خدمة المجتمع وتحقيق المصلحة العامة، بغض النظر عما إذا كانت المؤسسة الصحفية عامة أو خاصة.

وعلى هذه المؤسسات أن تدرك بأنها تقوم نيابة عن المجتمع لخدمة المجتمع ذاته. وبذلك يقول أحد الصحفيين "إن شهادة الصحفي تمثل شهادة أفراد المجتمع أنفسهم وبذلك تعكس العالم كما لو يراه القارئ."[50] وهي بذلك تحظى بثقة المجتمع. إن ذلك واجب ألقي على عاتق الصحافة ورجالها وأصبح من طبيعة الحرفة. وعندما ينحرف الصحفي عن هذا الواجب فإن المجتمع يصبح قلقاً إلى الحد الذي يستدعي التدخل والمحاسبة. إن سوء استغلال حرية الصحافة عن طريق التحريف والتبعية والتزييف وتضليل المجتمع عن طريق المعلومات الكاذبة، يقضي على مصداقية الصحافة كمؤسسة مجتمعية. إن فقدان الثقة في المؤسسة الصحفية أمر يهدد كيان المجتمع. ولكي لا يحدث ذلك تبرز الحاجة إلى تأسيس آلية ذاتية تنظيمية تحفظ هذه المؤسسة من الانحراف وتعينها على تحقيق أهدافها المجتمعية. وذلك هو ما يعرف "بمجلس الصحافة" الذي ينبثق ذاتياً عن المؤسسات الصحفية ورجال الصحافة أنفسهم. وفي غياب عنصر المسؤولية الذاتية في الصحافة فإن المجتمع قد تكون له المبررات الكافية لأن ينادي بفرض قيود قانونية تؤدي في النهاية إلى القضاء على حرية الصحافة نهائياً.

ب ــ آلية المحاسبة: إن الشعور بالحاجة إلى آلية المحاسبة ضرورة تحتمها الظروف التي تعيشها المجتمعات الديمقراطية المعاصرة، وذلك لما تتمتع به المؤسسات الديمقراطية من حرية واسعة، وسلطة تفوق أحياناً سلطة الحكومة. وعندما يتضح أن الصحافة أداة ضرورية للمجتمعات الحرة فإن هذه الأخيرة لابد أن تكون عنصراً فعالاً في تأدية دورها المسئول الحر، وفي خلق هذه الآلية ومراقبة وظيفتها. ففي هذا العصر الذي تسوده الديمقراطية أصبحت المؤسسات الصحفية، أسوة بغيرها من المؤسسات، خاصة ومملوكة من قبل الشركات والأفراد. وتحقيقاً للأغراض والأهداف الذاتية قد تمارس هذه المؤسسات نوعاً من التسلط والهيمنة على كل من الحكومة والمجتمع من خلال سيطرتها واحتكارها للمعلومات. وبذلك يتحول المجتمع من سيطرة الحكومة إلى هيمنة الفرد والجماعة.

من هنا تأتي الحاجة إلى آلية المحاسبة التي تعمل على إصلاح هذا الخلل ومحاسبة المخالفين وإعادة الأمور إلى طبيعتها.

ومن ناحية أخرى فإن هذه الآلية يجب أن تضمن للصحافة حريتها، ليس عن طريق استقلاليتها عن الحكومة فحسب، بل من خلال تحرير أعضائها من الضغوطات السرية والعلنية، والداخلية والخارجية. إنه من الخطأ الاعتقاد بأن حرية الصحافة هي التحرر من الحكومة فحسب. إن مثل هذا التعريف لحرية الصحافة أحياناً يقصد به عنوة صرف النظر عن قوى فعلية أخرى مؤثرة تفرض القيود على حرية الصحافة. لكن المهم بالنسبة للمجتمع ليس مصدر هذه القيود والعقبات، حكومية أم غير ذلك، وإنما المهم هو أن يزود بمعلومات وأخبار صادقة تامة تحقق الأهداف المجتمعية. كما يجب على هذه الآلية أن تضمن حرفية عالية ومتميزة في الممارسة الصحفية. ويرى بعض الكتّاب أن هذين الهدفين وجهين لعملة واحدة، حيث إنهما يؤديان إلى حرية تدفق المعلومات. وأن الآلية التي تعمل على تحقيق أحدهما فحسب لن تخدم حاجة المجتمع الحر.وفي الوقت الذي يؤكد فيه الكاتب سيوان (Sawan) على الأهمية البالغة لهذين العنصرين فإنه يقلل من أهمية العناصر الأخرى، بما في ذلك العنصر الأخلاقي. وعلى ذلك يقول "إن كل الوظائف الأخرى غير ما أشير إليه آنفا بما في ذلك تكوين الأخلاق المهنية تبقى عرضية."[51] من هنا نجد هذا الكاتب يجعل من النصوص القانونية وحدها آلية تضبط العمل الصحفي دون الحاجة إلى مبادئ وقيم أخلاقية. ولو تأملنا في تاريخ الصحافة والإعلام لأتضح لنا أن النصوص القانونية ضرورية لتنظيم الممارسات الصحفية، حيث أنها توفر المساحة الكافية من الحرية للصحفيين وفي الوقت ذاته تحملهم مسؤولية ما قد يحدث من تجاوزات وأخطاء. إلا أنه من ناحية أخرى، ورغم الحاجة إلى عنصر القانون كشرط ضروري إلا أن ذلك لا يعد شرطا كافياً لتنظيم المؤسسات الإعلامية وممارسة العمل الصحفي. ذلك لأن العمل الصحفي لا يحقق أهدافه وواجباته الجوهرية، والمتمثلة في تحقيق مصلحة المجتمع، إلا من

خلال الالتزام والتقيد بالمبادئ والقيم الأخلاقية. فالصدق، والأمانة، والحرية، والعدالة، والضبط، واحترام الإنسان قيم ومبادئ أخلاقية تمثل جوهر الصحافة المحترفة المتميزة. وكل عمل صحفي ينحرف عن هذه القيم والمبادئ الأخلاقية يصعب وصفه بالموضوعية والاستقلالية ولا يحقق الأهداف المنوطة بالصحافة والإعلام. وعلى ذلك يعود الكاتب نفسه ليعترف في موضع آخر ويؤكد الحاجة إلى الأخلاق في ممارسة العمل الصحفي، قائلاً "إن الحاجة إلى الأخلاق في الصحافة، سواء المطبوعة أو الإلكترونية، أصبحت ماسة في كل مكان، تستدعي وجود آلية تفرض مبادئ أخلاقية."[52] وفي موضع آخر أيضاً، يذكر القارئ بأهمية المبادئ الأخلاقية بالنسبة للمهن عامة، قائلاً "إن الإرشادات الأخلاقية الخاصة بكل حرفة أعدت لتمنع سوء الاستغلال والاستخدام اللا مشروع للسلطة واستغلال امتيازات المهنة"[53].

ولهذه الآلية المحاسبية إيجابيات وفوائد عديدة نذكر منها الآتي:

1- إنها تمنح الصحافة ومؤسساتها قدراً كبيراً من الاستقلالية عن الحكومة وإداراتها. كما أنها تصبح المنتدى الذي يلتقي فيه رجال الصحافة والإعلام وفرصة للحوار والنقاش.

2- تمثل هذه الآلية بالنسبة للقراء والمستمعين المحكمة التي يشتكون إليها عند الحاجة، بل أنها تعد في قراراتها وإجراءاتها أسرع وأقل تكلفة من المحاكم، رغم أن أحكامها قد تكون أقل فاعلية من أحكام المحاكم القضائية.

3- كونها آلية حيادية وموضوعية، فإنها تلعب دور الوسيط بين الأقطاب الثلاثة، الصحافة والمجتمع والحكومة. كما أنها تمثل أداة التواصل التي تساهم في حل القضايا والمشاكل ذات العلاقة.

4- إن وجود هذه الآلية تكسب المؤسسات الصحفية الثقة والمصداقية، الأمر الذي يجعلها تحضى بالمكانة المرموقة والاحترام الكبير لدى المجتمع.

5- إن من واجبات آلية المحاسبة أن تضمن حق المجتمع في أن يعرف،كما أنها تكفل للصحفيين ومؤسساتهم حقوقهم المهنية وتحميهم من التجاوزات المجتمعية والحكومية.

6- إن الالتزام بهذه الآلية والعمل بها في المؤسسات الصحفية المحلية يجعل هذه المؤسسات ترقى مهنياً واحترافياً إلى مستوى العالمية، وبذلك تنال ثقة واحترام نظيراتها الدولية.

إن ذلك كله يضفي على الصحفيين ومؤسساتهم نوعاً من الطمأنينة والأمان، عندما يدركون بأنهم سائرون في النهج السليم الذي يمكنهم من تأدية واجباتهم وتحقيق أهداف مهنتهم الصحفية.

الخاتمة والنتائج:

إن التحليلات والمناقشات السابقة لموضوع الأخلاق الصحفية تفيدنا في الختام بأن العمل الصحفي على المستوى الفردي أو المؤسساتي ذو طبيعة خدمية اجتماعية، يرمي إلى الكشف عن الحقيقة ونقلها إلى المجتمع. يضاف إلى ذلك، تأخذ الصحافة على عاتقها محاورة المجتمع بشأن القضايا والمشكلات التي تواجهه، ومساعدته في إيجاد الحلول المناسبة. ولكي تحقق المؤسسات الصحفية هذه الأهداف النبيلة ينبغي أن تتمتع ببعض الإمكانيات والمقومات التي تمكنها من ذلك. وعلى رأس هذه المقومات عنصر الحرية المهنية الذي يضمن للمهني التحرر من كافة أنواع القيود، الحكومية، والحزبية، والفردية. إذ أنه لا وجود لديمقراطية بدون حرية الصحافة. إنه من الصعب أن نتخيل ذلك. فالديمقراطية مشروع تعاوني يشترك فيه كافة أعضاء المجتمع، وأن الصحافة هي إحدى الوسائل الرئيسة التي تحقق ذلك. وفي ضوء هذه الحرية تصبح الصحافة مسئولة بشكل كامل عن كل ما يصدر عنها من ممارسات مهنية. إذ أنها مسئولة أمام المجتمع إزاء ما يصدر عنها من تقارير وبرامج. وعلى الصحافة أن تفسح المجال أمام المجتمع ليقدم آراءه

وانطباعاته، ويعد هذا أحد الحقوق التي تنبثق عن التعاقد الأساسي بين الصحافة والمجتمع.

كما أوضحت الورقة بصورة رئيسة العلاقة الجوهرية بين الممارسات الصحفية بشتى أشكالها وأنواعها من ناحية والقيم والمبادئ الأخلاقية من ناحية أخرى. فالعمل الصحفي لا يحقق أهدافه المنوطة به إلا إذا كانت الموضوعية، والأمانة، والإنصاف، وغيرها من القيم السامية من خصائصه ووسائله. وعلى ذلك فإن الصحافة المهنية المتميزة هي تلك التي تلتزم بالمعايير المهنية والتي من بينها القيم والمبادئ الأخلاقية النبيلة. وتلك هي الأخلاق المهنية الصحفية التي حاولت هذه الورقة إبرازها والتأكيد عليها. وفي ضوء ذلك تقترح الورقة النتائج والتوصيات التالية .

النتائج والتوصيات:

أولاً- النتائج :

1- إن المؤسسات الصحفية لا تؤدي دورها ولا تحقق أهدافها الاجتماعية إلا إذا نالت حريتها واستقلالها وتحملت مسؤوليتها الاجتماعية، فلا معنى للصحافة بدون حرية ومسؤولية.

2 - إن حرية الصحافة لا تعني حرية الصحفيين أو الناشرين أو الملاك، بل تعني حرية المجتمع في أن يزود بالأخبار والمعلومات التي يحتاجها ويرغب في معرفتها.

3- العمل الصحفي في جوهره عمل فلسفي ابستيمولوجي. إذ أن البحث عن الحقيقة هو مشروع الفلسفة منذ القدم. وبهذا يكون الصحفيون فلاسفة هذا العصر.

4-إن الممارسات الصحفية لا تحقق الموضوعية والإنصاف إلا إذا كان أساسها القيم والمبادئ الأخلاقية.

إن الصحافة الحقيقية في المجتمع الديمقراطي هي تلك التي تعمل وفقاً لميثاق مهني ينظم ممارساتها، ومجلس للصحافة يحفظ لها استقلاليتها وحريتها.

إن الصحافة التي تخضع لحزب أو طبقة، ليست اجتماعياً أفضل من تلك التي تعمل في ظل حكومة استبدادية أو تيموقراطية وأن كلاهما لا يحقق الأهداف الصحفية الاجتماعية.

للمجتمع الحق في متابعة الصحافة ومراقبتها في تأدية واجباتها، وألا يسمح بحدوث أية انحرافات أو تجاوزات في الوسائل والأهداف.

ثانياً- التوصيات:

العمل على زيادة الوعي الأخلاقي لدى المهنيين حتى تصبح القيم الأخلاقية جزءاً مهماً من ممارساتهم المهنية ومبدأً ملزماً لا يقل في ضرورته وقيمته عن الواجب المهني.

تثقيف أعضاء المجتمع الديمقراطي ومؤسسات المجتمع المدني وتنويرهم بدور الصحافة وأهدافها ومسؤولياتها الاجتماعية.

ونظراً للأهمية البالغة لعلم الأخلاق في الممارسات الصحفية يوصي الباحث بتدريس هذا العلم لطلبة قسم الصحافة والإعلام، وأن تكون المواد الأخلاقية من بين المقررات الدراسية الأساسية للمنهج الدراسي.

ينبغي على المؤسسات الحكومية الديمقراطية العليا، التشريعية والتنفيذية، أن تكون لها لجان أخلاقية متخصصة دائمة تعمل في دائرتها كمرجعية أخلاقية لما يصدر عنها من تشريعات وقرارات، أسوة بالدول المتقدمة.

الهوامش:

1-الموسوعة الحرة

2- Gabriel Pala, Ethics in Journalism as biases for Journalistic Profession, Ethics theology, vol.2, no.2, p.114

3-Ibid. p.108

4-Jane Singer, Journalism Ethics amid structural change, Daedalus spring, 2010, p.96

5-Philip Patterson, Media Ethics, McGraw-Hill, Newyourk, 2005, P.20

6-Jeffery Olen, Ethics in Journalism, Prentice hall, London, 1988, p.14

7-jane singer, journalism Ethics, Op. Cit. p.93

8-Jeffery Olen, Ethics in Journalism, Op. Cit. p.22

9-william Burleigh, the question of responsibility, Indiana press, Indiana, 1973, p.296

10-Philip Paterson, Media ethics, Op. Cit. p.37

11-Jane Singer, Journalism Ethics, Op. Cit. p.93

12-Philip Patterson, Media Ethics, Op. Cit. p.26

13-Ibid. Op. Cit. p.93

14-Ibid. Op. cit. p.94

15-Pual Kostyu, Teaching Ethics in journalism ,journal of mass media ethics, vol.5,no1,1990,d.4

16_ I bid p-56.

17-أرسطو، الأخلاق الىيقوماخية، ترجمة أبوبكر التلوع، جامعة الجبل الغربي، غريان، 1998ص78

18-J.S.Ettema, Journalism in the post-factual age, Critical studies in mass media communication, 4, (1), p.82

19- ايمانويل كانط، أسس ميتافيزيقا الأخلاق، انظر أبوبكر التلوع، فلسفة الأخلاق الحديثة والمعاصرة،جامعة الزاوية،2007،ص291

20-المرجع نفسه، ص293

21-المرجع نفسه، ص300

22-أبوبكر إبراهيم التلوع، الأسس النظرية للسلوك الأخلاقي،جامعة بنغازي، بنغازي،1995، ص203

23-المرجع نفسه، ص204

24-جون ستيوارت مل، المذهب النفعي،ينظر أبوبكر التلوع، فلسفة الأخلاق الحديثة والمعاصرة، ص341

25-wiliam Ross, The right and the good, Oxford, Clarendon press, 1930, p.50

26-سورة القلم، الآية (4)

27-سورة آل عمران، الآية (104)

28-سورة العنكبوت، الآية (45)

29- رواه أحمد

30-احمد هاشم، من أدب النبوة، دار اقرأ، بيروت، 1984، ص11

31-سورة الحجرات، الآية (12)

32-سورة البقرة، الآية (284)

33- سورة، البقرة، الآية (225)

34- ابن خلدون، شفاء المسائل لتهذيب السائل، مطبعة عثمان، استانبول، 1958،ص5

35- سورة البقرة، الآية (24)

36- البخاري ومسلم

37-جون لوك، الحكومة المدنية،ترجمة محمد الكيال،مطابع الإعلانات الشرقية القاهرة،1970، ص33

38-John Stuart Mill, on liberty, Dover publications, Mineola, NewYourk, 2002, p.13

39-William Burleigh, The question of responsibility, Op. cit, p.296

40-p.B.Sawan, Accountability in Journalism, Journal of Mass media ethics, 18 (1), 2003, p.17

41-philip Patterson, media ethics, Op. Cit. p.157

42-glen Feighery, two visions of responsibility, Association for education in journalism, summer, 2009, p.175

43-Ibid. p.175

44-Ibid. p.199

45-Ibid. pp.155-156

46-James Aucoln, epistemic responsibility and narrative theory, Journalism, London, vol.2 (1), 2001, p.15

47-Theodor White, the making of the president, Newyourk, Athenuaum publisher, 1973, p.245

48-Pilip Patterson, Media ethics, Ibid. p.157

49-انظر المواد المتعلقة بالمسؤوليات والحريات وواجبات الحكومة في هذا الميثاق.

50-Sue Tait, Bearing Witness, Journalism and moral responsibility, media culture society, 2011, 33, 1220, p.144

51-P.B.Sawant, Accountability in Journalism, Op. Cit. p.20

52-Ibid. p.16

53-Ibid. p.17